جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية

من إعداد الطالب:
- موسى وسعيد رياض

تحت إشراف الأساتذة:
د.سمية لغراب
د.صالح أويابة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2023/09/13
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بلخير فاطمة	جامعة غرداية	رئيسا
د.لغراب سمية	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د.مراكشي عبد الحميد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية
بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية

من إعداد الطالب:
- موسى وسعيد رياض

تحت إشراف الأساتذة :
د.سمية لغراب
د.صالح أويابة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2023/09/13
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بلخير فاطمة	جامعة غرداية	رئيسا
د.لغراب سمية	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د.مراكشي عبد الحميد	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء

إلى سبب الوجود وأجمل شيء في الوجود إلى من احتضنتني بقلب ودود فشممت في حضنها رائحة الورود إلى من أحاطتني بدعوات ظلت ترسلها مع كل ركوع وسجود إلى اجمل هدية اهداني اياها ربي اليك يا امي اهدي عطية ومعه وعد بل وعد أنا أسير دائما علي السلم باتجاه الصعود وان أعدائك مع كل صعود الوعود دائما بالصعود

إلى اعز من في الوجود ... إلى الذي تعب كثيرا من أجلي راحتي ....أبي العزيز

إلى من تشرق الدنيا بنورهم ....إخوتي وأخواتي

إلى كل من تقاسمت معهم حلوة الحياة ومرها أصدقائي الأعزاء...

إليكم جميعا اهدي هذا العمل

كلمة شكر

الحمد الله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ....

أتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأساتذة المشرفين على توجيهاتهم القيمة و دعمهم الكبير حيث أخذت من وقتهم ومن جهدهم وعلى كل ما قدموه لي من توصيات...من أجل إنجاز هذا العمل ....

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الذين كان لي الشرف بمعرفتهم....

وفي الختام اشكر كل من ساعدني وآتاني الله منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشواري الدراسي ....من قريب أو من بعيد ...في السر أو في العلن .....بالكثير أو بالقليل...حتى ولو كانت كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة....

إلى كل هؤلاء أقول...

بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل مثواكم الجنة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، باستخدام تقنية حديثة التي تم عرضها من قبل Pesaran وآخرون سنة 2001 والمتمثلة في منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**، وقد توصلت الدراسة انه لا توجد علاقة قصيرة الاجل بين أسعار النفط ومؤشر التنويع الاقتصادي، كما بينت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الاجل الطويل، تشير هذه نتيجة إلى عدم فعالية تقلبات أسعار النفط كأداة لتحفيز التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار النفط، التنويع الاقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aims to measure the impact of oil price fluctuations on economic diversification in Algeria during the period (1990-2021), using a modern technique that was presented by Pesaran et al. The study concluded that there is no short-term relationship between oil prices and the economic diversification index, and the results showed that there is an inverse relationship between oil prices and economic diversification in the long term.

Keywords: oil price volatility, economic diversification, ARDL model.

الفهرس

الفهرس:

الإهداء	
الشكر	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قامة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
المبحث الأول: الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي	03
المطلب الأول: أسعار النفط	03
الفرع الأول: سوق النفط	03
الفرع الثاني: تعريف أسعار النفط وأهم العوامل المحددة له	06
الفرع الثالث تطور أسعار النفط	08
المطلب الثاني: أسس النظرية للتنويع الاقتصادي	09
الفرع الأول: مفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي	10
الفرع الثاني: محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي	13
الفرع الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي	16
المطلب الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة اثار تقلبات أسعار النفط في السوق	17
الفرع الأول: حقائق نمطية في الدول العربية المصدرة للنفط	17
الفرع الثاني: واقع وسياق التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط	19
المبحث الثاني: الإطار المرجعي لمتغيرات الدراسة	21

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	26
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر 1990-2021	
المبحث الأول: واقع وتطور كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر	34
المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر	34
الفرع الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط وأهميته	34
الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية	37
المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر	42
الفرع الأول: تطور قطاع الخدمات في الجزائر	42
الفرع الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائر	43
الفرع الثالث: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر	45
الفرع الرابع: تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر	46
المطلب الثالث: ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط	46
الفرع الأول: استراتيجية الجزائر للتنويع والنمو الاقتصادي	47
الفرع الثاني: السياسات المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	48
المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الأسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2021)	52
المطلب الأول: الطريقة والأدوات	52
الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج	52
الفرع الثاني: تعريف بالطريقة المستخدمة	53
المطلب الثاني: استخدام الأساليب الكمية لتحديد العلاقة بين متغيرات محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1995-2021	56
المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية لنتائج النموذج المقدر	66

الخاتمة	69
قائمة المراجع والمصادر	73
الملاحق	-

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	26
(02-01)	المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	28
(01-02)	الجدول رقم: مصفوفة الارتباط	57
(02-2)	نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron	58
(02-2)	تحديد فترة الإبطاء المثلى	59
(03-2)	نتائج تقدير نموذج ARDL	60
(04-2)	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	61
(05-2)	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	62
(06-2)	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	62
(07-2)	اختبار(Ramsey RESET: Regression Error Specification Test)	64
(08-2)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة القصيرة والطويلة الأجل	64

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 1990-2021	08
(01-02)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 1990-2021	37
(02-02)	تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	39
(03-02)	تطور الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	40
(04-02)	صدمات النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	41
(05-02)	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر 1990-2021	43
(06-02)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعي في الجزائر 1990-2021	44
(07-02)	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2021	45
(08-02)	تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر 1990-2021	46
(09-02)	اختبار التوزيع الطبيعي	59
(10-02)	تحديد فترة الإبطاء المثلى	60
(11-02)	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)	63

الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة

رقم 01	اختبار فليبس بيرون	80
رقم 02	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	80
رقم 03	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	81
رقم 04	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	82
رقم 05	احصائيات قطاع النفط في الجزائر	83
رقم 06	احصائيات قطاع التنويع الاقتصادي في الجزائر	84

مقدمة عامة

المقدمة

تسعى دول العالم الى تنوع الانشطة القطاعات الاقتصادية من خلال تبني سياسات فعالة ووضع خطط استراتيجية طويلة المدى وتوفير البيئة الملائمة للأعمال، وذلك لتوفير الحصص اللازمة لتمويل اقتصادها بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وترشيد مواردها الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة. خاصة الدول النفطية لاعتمادها بشكل مفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل رئيسي، ما يجعل هذه الدول اكثر عرضة للازمات اقتصادية وتقلبات أسعار النفط التي تعمل على عرقلة التنويع الاقتصادي وتدهور الوضع المالي، حيث يصبح النمو والاستقرار مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية التي تعتمد على في صادراتها على النفط وتتأثر بتقلبات أسعار النفط منذ الاستقلال الى يومنا هذا ونتج عنه اثار سلبية وإيجابية على التوازنات الداخلية والخارجية، وتسعى الحكومة الجزائرية الى ترشيد مواردها الطبيعية (النفط والغاز) لتنفيذ خططتها التنموية وتحريك علجة التنمية الاقتصادية وتمويل اقتصادها.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة، والتي تتمحور في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 ؟

تساؤلات الفرعية:

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها فيمايلي:

- ما طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يوجد تأثير أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الأجل القصير والطويل؟

فرضية الرئيسية:

على ضوء ما تقدم ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية فيما يلي:

- تؤثر أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الفرضيات الجزئية:

- هناك علاقة طردية بين كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- يوجد تأثير أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الأجل القصير والطويل.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب ودوافع اختيار الموضوع الدراسة فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وخروج من التبعية الريعية خاصة في الجزائر؛
- إمكانية البحث في هذا الموضوع نظرا لتوفر المادة العلمية وكذا توفر البيانات.

أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على المفاهيم العامة كل من تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي وعلاقة بينهما؛
- الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة التي لها علاقة بموضوع ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط في الدول النفطية؛
- محاولة نمذجة العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- الكشف عن اتجاه وطبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة بأن مرت الدولة الجزائرية بعدة بمراحل اقتصادية مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة خلال فترة البحبوحة المالية، والتي تزامنت مع طفرة النفطية، واستفادت الدولة من الإيرادات النفطية لتنفيذ برامج تنموية ضخمة بهدف الخروج من التبعية الريعية وبناء اقتصاد منتج.

حدود الدراسة:

- **حدود الموضوعية**: تم اقتصار في هذا البحث على تأثير أسعار النفط على التنويع الاقتصادي؛
- **الحدود الزمنية:** الفترة (1990-2021).
- **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.

المنهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع الدراسة يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل محور من محاور الموضوع وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي**: حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في عرض أهم المفاهيم المتعلقة بكل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، أما المنهج الاستقرائي فتم على أساسه تحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع تأثير تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي.
- **المنهج التاريخي**: ومن خلال عرض واقع وتطور كل من أسعار النفط العالمية، تطور كل من احتياط النفط، انتاج النفط والصادرات النفطية، بالإضافة الى تطور قيمة المضافة لكل قطاع الزراعي والصناعي والخدماتي وكذا مؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.
- **المنهج القياسي**: بناء نموذج قياسي من خلال استخدام المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية وبإتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي EViews10وطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

صعوبات البحث:

- موضوع التنويع الاقتصادي واسع ويصعب الالمام بكل جوانبه، بالإضافة الى كثرة متغيراته.
- صعوبة في حساب مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي؛
- تضارب البيانات من مصدر للآخر.

تقسيمات البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة يتبعها فصل نظري وفصل تطبيقي ثم الخاتمة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات وآفاق البحث وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الادبيات النظرية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم العامة لكل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، فيما يخص أسعار النفط تم عرض مفهوم سوف النفط، أنواعه، الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، بالإضافة إلى تعريف أسعار النفط والعوامل المحددة له. أما بالنسبة للتنويع الاقتصادي تم تطرق فيه إلى مفهوم عرض أهم عناصر المتعلقة بالسوق النفطية وأسعار النفط. بالإضافة إلى العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. وتم تناول في المبحث الثاني إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها علاقة بالدراسة الحالية مع إجراء مقارنة بينهما.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لاثر تقلبات أسعار النفط على التنويع في الجزائر، تم تطرق في المبحث الأول إلى واقع وتطور كل من القطاع النفطي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021. أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى توصيف النموذج والأساليب القياسية التي تم استخدمها في الدراسة.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة والتي تتضمن نتائج والتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية

تمهيد

تواجه الدول النفطية تحديات اقتصادية التي تعيق مسار التنمية لاعتمادها بشكل مفرط على مداخيل النفط كموارد جبائية ومصدر رئيسي للعملة الصعبة، ما يجعل هذه الدول اكثر عرضة للازمات اقتصادية وهذا راجع تقلبات أسعار النفط والتي تتأثر بعدة عوامل، منها العرض والطلب على النفط في السوق العالمية بالإضافة الى التطورات السياسية والأمنية ما يسبب تراجع في اقتصادها. ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق النفط في هذه الدول النفطية يستوجب عليها الاستثمار في القطاعات الغير النفطية كالقطاع الصناعي، الزراعي ...الخ، بهدف الخروج من التبعية النفطية والتحول الى اقتصاد أكثر تنوع ومرونة، وذلك من خلال تعزيز قطاع النقل، تحسين بيئة الاعمال بالإضافة الى تشجيع الاستثمار والتجارة الدولية وغيرها من العوامل التي تساهم في التنويع الاقتصادي.

تأسيسا على ما سبق، وقصد الإلمام بركائز أسعار النفط وعلاقته بالتنويع الاقتصادي تم التطرق في هذا الفصل إلى الأسس النظرية لكل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، بالإضافة الى استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة اثار تقلبات أسعار النفط في السوق، ليتم بعدها عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها علاقة بالموضوع مع مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية. وبغية التطرق لمختلف هذه العناصر تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الأول: الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: الاطار المرجعي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: الأسس النظرية لأسعار النفط والتنويع الاقتصادي

ان الدول التي تتمتع باقتصاد متنوع قادرة على توفير فرص عمل لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، وخلق موارد مالية مختلفة المصادر، كما أنها أقل تأثرا بالصدمات النفطية

والأزمات الاقتصادية. وفيما يلي يتم عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأسعار النفط.

المطلب الأول: أسعار النفط

يعد النفط محور الصراع الاقتصادي والسياسي في العالم، كونه مصدر أساسي للطاقة، وتتحدد أسعار النفط في السوق العالمية بعاملي العرض والطلب كأي سلعة أخرى، ويرى البعض أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، بل هي سلعة استراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية، مشرين الى الاحداث السياسية والمناخية التي تؤثر على حالة السوق النفطية وعلى قرارات الدول المنتجة داخل وخارج منظمة الأوبك[1] ويتم في هذا المطلب عرض أهم عناصر المتعلقة بالسوق النفطية وأسعار النفط.

الفرع الأول: سوق النفط

قبل التطرق الى مفهوم سوق النفط يجب أولا التطرق الى تعريف النفط وهو من أصل لاتيني ومعناه زيت صخر[2]. كما أنه عبارة عن سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة، وله ثلاثة اشكال، وهي الشكل السائل، الشكل الغازي، بالإضافة الى الشكل الصلب او شبه الصلب وهي حالة نادرة.[3] وتكمن أهمية النفط كونه مصدر للطاقة، ومادة خام أساسية لفروع الصناعية الكيمياوية والبتروكيماوية المختلفة. فالنفط كمصدر للطاقة يحظى بمكانة متميزة بين مجموعة هذه المصادر ناجمة عن أسباب فنية واقتصادية وتتمثل في درجة الاحتراق العالي، نظافة استخدامه[4]، سهولة نقله، وتكاليفه منخفضة نسبيا وغيرها.[5]

أولا: تعريف سوق النفط وانواعه

[1] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.
[2] باسلة إبراهيم، أحمد نظام الدين، تكنولوجيا النفط، دون طبعة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2016، ص 9.
[3] صالح اويابة، يحي ازعار، تأثير تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980-2018، الملتقى الوطني: استراتيجية الامن الطقوي في الجزائر والتحديات الاقتصادية ... الواقع ... والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2020، ص 05.
[4] محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دون مطبعة، جامعة الموصل: مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص 63.
[5] سعيد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 29.

تعرف السوق النفطية على أنها: " المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة".[1]

وللسوق النفطية نوعين هما:[2]

- **السوق الفورية:** ينطبق مفهوم على مجمل الصفقات الفورية في منطقة يتمركز فيها اهم الأنشطة للتجارة على عدة منتجات. وتعكس حركة هذه الأسعار الظروف الحالية لأسواق النفط وتوازن العرض والطلب.
- **السوق الآجلة:** هي سوق يتم فيها شراء عقود النفط قابلـة للتسجيل في وقت محدد سلفا والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها هذه السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة. تستخدم هذه العقود للحماية من تقلبات الأسعار الفورية.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

تم تقسيم الأطراف الفاعلة في السوق الى قسمين:[3]

1- **الدول المنتجة والمصدرة:** وتنقسم الى:

- **منظمة الدول المصدرة للنفط:** تأسست في عام 1960 في بغداد، وانضمت الجزائر إليها في عام 1969. وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، لتأثير على الحجم الإنتاجي للنفط وتحديد الأساليب اللازمة لضمان استقرار أسعار النفط في الأسواق، وكذا تحسين مداخيل الدول المنتجة للنفط، وخاصة الدول العربية. وتعتمد هذه المنظمة في سياسة التسعير منذ 2005؛

[1] حمزة طيبي، أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط دراسة حلة الجزائر (2000-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص106.

[2] براهيم بلقة، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015، ص19.

[3] شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2017، ص19.

- **الدول المنتجة خارج الأوبك:** تتميز بأنها مستهلكة ومستوردة للنفط، على الرغم من أن إنتاجها يعادل 60٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمتلك أعلى حصة في طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها أقل من 20٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، مما يجعلها أكثر عرضة للنضوب بشكل أسرع مقارنة بدول أوبك. وتشمل هذه الدول دولا صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكندا والنرويج وبريطانيا ودول بحر الشمال، بالإضافة إلى بعض **الدول النامية مثل الصين** والمكسيك وكازاخستان وسلطنة عمان. وإنتاجها يتناقص سنويا بسبب الاستخراج المكثف للنفط، للتأثير على سياسة أوبك في تخفيض الإنتاج.

2-**الدول المستهلكة**: وتنقسم الى:

- **وكالة الطاقة الدولية:** تأسست وكالة الطاقة الدولية في عام 1974 كرد فعل لأزمة النفط الأولى في عام 1973، تم إنشاء الوكالة بهدف لتنسيق جهود الدول المستهلكة للنفط في مواجهة الازمات النفطية؛
- **الشركات النفطية العالمية الكبرى:** تسيطر هذه الشركات على صناعة النفط ومشتقاته، وتعود ملكية أغلب هذه الشركات لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا. لقد سيطرت هذه الشركات لفترة طويلة على حوالي 80% من إنتاج النفط العالمي وتمتلك حوالي 70% من صناعة التكرير العالمية. بالرغم من تراجع دور هذه الشركات في الدول المنتجة التي اتبعت سياسة التأميم في السبعينات والثمانينات، إلا أنها لا تزال تلعب دورا قياديا في السوق العالمية. الا انها تعمل في جميع جوانب صناعة النفط. ولهذا تلعب دورا كبيرا في تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: تعريف أسعار النفط وأهم العوامل المحددة له

يتم في هذا العنصر عرض تعريف سعر الصرف واهم محددات تقلبات سعر النفط.

أولا: تعريف سعر النفط وأنواعه

يعرف سعر النفط على أنه: قيمة المادة او السلعة البترولية معبر عنها بالنقود".[1] وله عدة أنواع أهمها:

- **السعر المعلن:** وهو السعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية محسوب بالدولار الأمريكي؛
- **السعر الحقيقي:** هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسيمات والخصيمات؛
- **السعر الضريبي:** يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة؛[2]
- **السعر التحولي:** وسعر التبادل للنفط الخام بين شركتين من مجموعة من الشركات التابعة لها؛
- **السعر الرسمي**: هو سعر يخص منظمة الأوبك لفترة باتفاق جميع الأعضاء؛
- **السعر المرجعي:** وسعر يتم تحديده اعتبارا من أسعار المواد المكررة؛
- **السعر المستقبلي**: سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين بشأن شحنة تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في البورصات.[3]

ثانيا: محددات تقلبات أسعار النفط

تتحدد أسعار النفط وفقا لمجموعة من العوامل نذكر منها: [4]

- **اختلال التوازن بين العرض والطلب العالميين**: إن اختلاف التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما يؤثر في انخفاض أو ارتفاع سعر النفط، فانخفاض المعروض في ظل تزايد الطلب يرفع من السعر، في حين يعتمد الطلب النفطي على معدل النمو الاقتصادي العالمي،

[1] بلقاسم بن علال، واخرون، اثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2018، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثاني، مطبعة دركي، الجزائر، 2020، ص 103.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار احياء التراث العربي، دمشق، 2011، ص 86.

[3] سمية بن عمورة، هاجر مزهود، أثر صدمات أسعار النفط العالمية على النفقات الحكومية الجزائرية للفترة 1997-2017 دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي var، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثالث، مطبعة دركي، الجزائر، 2020، ص 276-277.

[4] عايدة لياس، نور الدين محرز، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021، ص 339.

درجة التقدم الصناعي وأسعار المنتجات البترولية المكررة، بالإضافة الى الاستقرار السياسي في العالم.

- **زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الأجلة للنفط**: حيث ترتب عن ارتفاع التعاقدات في السوق النفطية لغرض تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا من سنة إلى أخرى زيادة في كميات الإنتاج الفعلي والاستهلاك العالمي من النفط مما تسبب في الضغط على الأسعار مما يؤدي إلى تذبذب فيها وعدم استقرارها عند مستويات مقبولة من قبل العارضين.
- **الأزمات الاقتصادية العالمية**: تعد الأسواق النفطية حساسة للأزمات الاقتصادية وعلى سبيل المثال تأثرت أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وأثر ذلك على تراجع معدلات النمو في كل اقتصاديات العالم، مما أضعف قوة الاستثمار العالمي، وبالتالي انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره.
- **الظروف الجيوسياسية و المناخية:** تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة للنفط إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى أثار سلبية على المنشاءات النفطية، مما يؤثر على عرض النفط، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار.

الفرع الثالث تطور أسعار النفط

الشكل رقم 01-01: تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 1990-2021

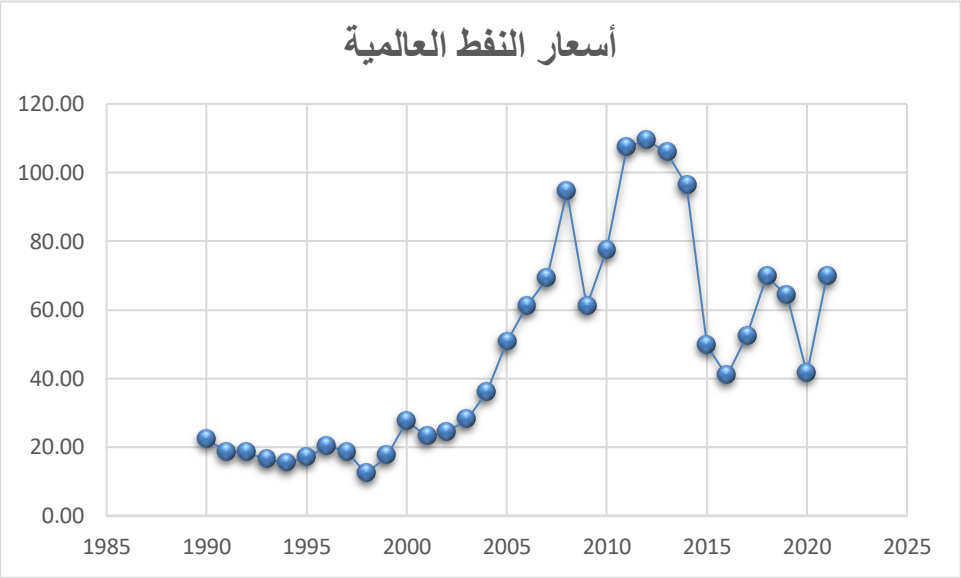

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

يبين الشكل أعلاه أن تلاشى اتجاه العرض والطلب على النفط في الاقتصاد العالمي، وأنشطة أوبك والاختيار الاقتصادي العالمي فجأة، أثرت على أسعار النفط، حيث شهدت بداية التسعينات تقلبات شديدة بسبب أزمة حرب الخليج الثانية (1990 -1991)، لتعقبها فترة استقرار نسبي (1992 -1997) تلتها صدمة سلبية ناتجة عن أزمة الركود الآسيوية مما أدى إلى انهيار أسعار النفط سنة 1998 إلى 12 دولار، متجاوزة بذلك الانخفاض المحقق عام 1986، و استمر تقلب أسعار النفط منذ عام 1999 بسبب تقييد إنتاج النفط الخام من قبل منظمة اوبك، وارتفاع الطلب على النفط من الدول الاسيوية.

واعتبرت الألفية الجديدة بداية لتطور أسعار النفط، حيث شهدت الفترة الممتدة 2000-2005 أزمات عديدة أثرت في السوق النفطية، منها أحداث 11 سبتمبر 2001، والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003، فقد عرف سوق النفط انخفاض في العرض بمعدل 3 ملايين برميل خلال الربع الأول عام 2000 لتعود بعد ذلك الأسعار للارتفاع مجددا بعد قرار أوبك في 14 نوفمبر يخفض الإنتاج ابتداء من يناير 2002، ويمكن أن يكون ارتفاع أسعار النفط في عام 2007 إلى عام 2008 ناتج عن عواقب الأزمة المالية العالمية لعام 2007 التي نجمت عن فقاعة أسعار الإسكان في الولايات المتحدة. ومع خفض الطلب على النفط الخام من الولايات المتحدة، بصفتها من بين أكبر خمس مستوردين للنفط في العالم، أدت الضغوط الناجمة عن

الأزمة إلى انخفاض أسعار النفط إلى 61 دولارا للبرميل عام 2009. وقد شهدت أسواق البترول عام 2012 استقرارا نسبيا في ميادين العرض والطلب والأسعار، كما سجل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل خلال العام، وبقي سعر النفط المرتفع فوق 100 دولار لأكثر من عامين حتى 2013 قبل أن ينخفض ويستمر تدريجياً. وقد عرفت أسعار البترول انخفاض كبير سنة 2015 حيث وصلت إلى 49 دولار، مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، ولزم على منظمة الأوبك عقد اجتماع طارئ لكن دون جدوى باعتبار أن السعودية رفضت خفض الإنتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق، باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية، كل هذه الأسباب أدت إلى انخفاض الأسعار إلى 40 دولار عام 2016. ومع إطلاق تحالف بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين من خارجها في تجمع عرف باسم أوبك+ عام 2016، بدأ النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، ليرتفع سعر البرميل في أبرز محطاته دولار عام 2018، ومع انتشار وباء "كورونا Covid19" تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في إبريل 2020. ثم ارتفع في سنة 2021.

المطلب الثاني: أسس النظرية للتنويع الاقتصادي

من أولويات الدول الغنية بالموارد الطبيعة تنويع اقتصادها، حيث قامت هذه الدول بالاستثمار خلال العقدين الماضيين بشكل كبير في التنوع الأنشطة الاقتصادية. وتضمنت كل من القطاعات التكنولوجية والطاقة المتجددة والصناعات المبتكرة. وتعكس هذه الاستثمارات التوجه الحكومي نحو توسيع التنوع الاقتصادي، من خلال وجود مؤسسات في مجلات متنوعة[1]. وفيما يلي يتم عرض أساسيات التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: مفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي المصدر الرئيسي للتنمية خاصة الدول النفطية التي تعاني من انخفاض في الاستثمار المحلي والاجنبي. ويعد أمراً حاسماً لأنها تعتمد بشكل كلي على

[1] **Sami Mahroum, yasser Al-Saleh, Economic Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies, Routledge Taylor and Francis Courp, London And New York, 2017, P01.** https://www.taylorfrancis.com/books/edit/10.4324/9781315660981/economic-diversification-policies-natural-resource-rich-economies-sami-mahroum-yasser-al-saleh

صادرات النفط كمصدر رئيسي للحصول على العملات الأجنبية.[1] وفيما يلي يتم عرض تعريف التنويع الاقتصادي أهميته وأهدافه ودوافع القيام به.

أولا: تعريف التنويع وأشكاله

تباينت وتعددت الآراء حول تعريف المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

يعرف التنويع الاقتصادي في الاقتصاد السياسي بـ: "تنويع الصادرات، وتحديدا السياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع والمنتجات المصدرة التي قد تتعرض لتقلبات الأسعار السلع".[2]

وعرف خبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي بأنه: "تقليص الاعتماد على قطاع واحد والبحث عن صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة ومساعدة القطاع الخاص على تولي زمام المبادرة ليقود الاقتصاد في كافة القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على إيرادات مستدامة". [3]

كما يعرف التنويع الاقتصادي بانه: "العملية التي يتم من خلالها زيادة قدرة الإنتاج في القطاعات السلعية والخدماتية القابلة للتصدير كالتعليم والسياحة... الخ، مع التركيز على التكنولوجيا العالية، والعناصر الحديثة ذات القيمة المضافة الأعلى، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع".[4]

---

[1] Joseph Emmanuel Tonuchi Et Al, Economic diversification in Nigeria: The Role of Agriculture and Manufacturing Sector, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN ELECTRONICS AND COMPUTER ENGINEERING A UNIT OF I2OR, VOL. 7, ISSN: 2393-9028, 2019, p 916. https://www.researchgate.net/publication/337021801_Economic_diversification_in_Nigeria_The_Role_of_Agriculture_and_Manufacturing_Sector

[2] Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, No 27 , 2013, p 4. https://eprints.lse.ac.uk/55252/1/Hvidt%20final%20paper%2020.11.17_v0.2.pdf

[3] أحمد بن خلفان بن عامر البدوي، مؤشر الاستثماري ودوره في التنويع الاقتصادي سلطنة عمان محافظة شمال الباطنة ولاية صحار (نموذجا)، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 02، العدد 03، 2022، ص 44.

[4] Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, Heriot-Watt University, Centre For EconomicReform And Transformation, July 2008, p13-14. https://www.researchgate.net/publication/5101652_Institutions_and_Diversification_of_the_Economies_in_Transition_Policy_Challenges

ويعرف بأنه: "تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد المفرط على النفط عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية ويضمن دخلاً عالياً للاقتصاد في حال نهاية عصر النفط، ويرافقه ذلك حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية وهيكل الإنتاج".

ويوجد نوعين للتنويع الاقتصادي الا أن بعض الدراسات اضافت أنواع أخرى ويتم حصرها فيما يلي:

- **التويع الأفقي:** ويعني البحث عن انتاج سلع جديدة في القطاع نفسه؛
- **التنويع عمودي:** الهدف منه اضافة مدخلات لمراحل عملية الاستيراد لتضيف الروابط الامامية والخلفية بدون رفع القيمة المضافة؛[1]
- **التنويع الجانبي:** يهدف إلى صناعة منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية بهدف دخول أسواق؛
- **التنويع الشامل:** الغرض منه دخول أسواق جديدة مع توسيع منتجاتها الحالية؛
- **التنويع الجغرافي:** يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة من أجل التصدير والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة؛

- **التنويع المالي:** يهدف إلى توزيع رؤوس الأموال الاستثمارية على سلة متنوعة من الاستثمارات للحد من المخاطر التي قد تمس بعض الاستثمارات.[2]

ثانيا: أهداف وأهمية التنويع الاقتصادي

يساهم التنويع الاقتصادي في نهوض الاقتصاد الوطني لأي دولة، وفيما يلي عرض أهميته واهدافه التنويع.

1- أهمية التنويع الاقتصادي

تكمن أهمية التنويع بالنسبة لدول النفطية في بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذا تحقيق الاستقرار

[1] يحي حمود حسن البوعلي، نور علي شعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار RCD، جمهورية العراق، 2020، ص 13-14.

[2] رضا ذراع مسعودة، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980- 2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 36.

للموازنة العامة من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الموارد المالية المطلوبة. [1]

2- أهداف التنويع الاقتصادي

لاستراتيجية التنويع الاقتصادي عدة أهداف أهمها: [2]

- تحسين وضمان استمرارية عملية التنمية، من خلال تطوير مختلف القطاعات كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي، ولعائدات الميزانية العامة؛
- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؛
- تامين الاستقرار الاقتصادي يهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية في ظل عدم اليقين في الأسواق العالمية، لضمان القدرة على التعامل مع الازمات الخارجية كتقلب أسعار المواد الأولية (النفط)، أو نقص المياه اللازمة للزراعة (الجفاف)، بالإضافة الى تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة الصادرات غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي المستدام، تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استراد السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى تعزيز استخدام التكنولوجيا من خلال توفير المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج الأخرى.

ثالثا: دوافع التنويع الاقتصادي

أبرزت العديد من الدراسات دوافع التنويع الاقتصادي، ويمكن تلخيصها في خمسة اعتبارات أساسية، والمتمثلة في اتجاهات معدلات التبادل التجاري، عدم الأسعار في أسواق

[1] نجاة بن فريحة، سليمان نصاح، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 139.

[2] ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي المشكلة الاقتصادية- مصادر الطاقة وأنواعها-النفط-الفحم-الغاز الطبيعي-التنمية المستدامة-الاقتصاد الأخضر-التنويع الاقتصادي، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 204-205.

السلع الأولية، واستنزاف الموارد المعدنية، وكذا وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع، بالإضافة الى الحد من مخاطر المحفظة.[1]

الفرع الثاني: محددات ومؤشرات التنويع الاقتصادي

للتنويع اقتصادي عدة عوامل تساهم في نجاح سياسته، بالإضافة الى العديد من المؤشرات والتي تختلف من حيث كفاءتها وطرق قياسها.

أولا: محددات التنويع الاقتصادي

حددت بعض الأبحاث العوامل التي تؤثر على التنويع الاقتصادي، وتم تصنيفها هذه العوامل الى خمسة تصنيفات:[2]

- **العوامل المادية:** رأس المال البشري، الاستثمار، النمو الاقتصادي؛
- **السياسية العامة**: السياسات الصناعية والتجارية؛
- **المتغيرات الاقتصاد الكلي**: تتمثل في أسعار الصرف، معدل التضخم والمتغيرات الرئيسية، بالإضافة إلى الاختلال في الاقتصاد الكلي؛
- **المتغيرات المؤسساتية**: الحكم الراشد، الوضع الامني، وبيئة العمل الاستثمار؛
- **الوصول إلى السوق**: لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتعزيز الأسواق المالية.

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

عرف تقرير الأمم المتحدة مؤشرات التنويع الاقتصادي بأنها: "مجموعة الأساليب الفنية التي من خلالها يتحدد نوع ودرجة التنوع الاقتصادي في بلد ما".[3] ومنه يمكن حصر أهم مؤشرات التنويع وطرق قياسه.

1- مؤشرات التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي عدة مؤشرات، وهي:[4]

---

[1] عبد الحليم زيان، واخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، الجزائر، 2020، ص 70.

[2] Sevein Yves Kamgna, **Diversification Economique En Afrique Centrale:états des lieux et enseignement,**Economiste ala Banquedes étatsde l AfriqueCentral, No 9602, October 2007, p4. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/9602/1/Diversification_economique_en_Afrique_centrale_Etats_des_lieux_et_enseignements.pdf

[3] عثمان حزام المطيري، اثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية للفترة من 2000-2020، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 06، العدد 23، 2022، ص 137.

[4] United Nations, Economic diversification in the oil-producing countries : the case of the Gulf Cooperation Council economies, Economic and Social Commission For Western Asia, New York : UN, 2001, p 10. https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** يدل على النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية، مقابل القطاعات غير النفطية، في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة الى تغير اسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بعدم استقرار أسعار النفط**: من المفهوم أن التنويع يقلل من عدم الاستقرار بمرور الوقت؛
- **تطور ايرادات النفطية والغاز كنسبة من إجمالي الإيرادات الحكومية:** يهدف التنويع الى تقليل الاعتماد على عائدات النفط. ويشير مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- **نسبة الصادرات غير النفطية**: يشير الارتفاع المطرد في الصادرات غير النفطية إلى زيادة التنويع الاقتصادي، اما تغيرات في المدى القصير في هذا المقياس مضللة، بسبب التقلبات في أسعار النفط وصادرات؛
- **التغيير في إجمالي العمالة حسب القطاع**: من الواضح أن هذا المقياس يجب أن يعكس ويعزز التغييرات في تكوين قطاع الناتج المحلي الإجمالي؛
- **تطور اجمالي العمالة حسب كل قطاع:** ويعزز هذا القطاع في تكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- **التغيير في المساهمة النسبية للقطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي**: هذا مؤشر مهم حيث أن التنويع الاقتصادي يضمن الزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي.

2- **طرق قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي:** يتم قياس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة أهمها:

- **مؤشر هيرفندال-هيرشمان:** وهو المؤشر الاقتصادي الأكثر لقياس درجة التنوع الاقتصادي. تم استخدام لقياس تركيز الصناعات أو فرع من القطاع أو قياس تركز الأسواق التجارة الخارجية المستخدمة في أنظمة التنمية العالمية، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[1]

[1] Maliki Samir B, et all, Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing, Review MECAS, vol 17, N°1, 2021, p 14-15. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/174/17/1/149487

$$H = \frac{\sqrt{\Sigma(\frac{Xi}{X})^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث: H: مؤشر هيرفندال-هيرشمان، Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i، X: الناتج المحلي الإجمالي، N: عدد القطاعات.

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل على وجود التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنويع الاقتصادي.

- **مؤشر أوجيف:** تم استخدام هذا المؤشر لأول مرة من طرف Tress عام 1938 لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:[1]

$$OGV = \sum_{i=1}^{I} I\,(b_i - \frac{1}{I})^2$$

حيث: I : عدد القطاعات في البلد، bi: حصة القطاع من النشاط الاقتصادي.

حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، مثل مؤشر هرفندال – هيرشمان، والذي له نفس التفسير.

الفرع الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في دول النفطية، أهمها[2]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقلها وتوطينها من جهة الأخرى؛
- ندرة المياه والموارد الزراعية، وهو ما يحد من تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- الافتقار للموارد البشرية المحلية، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية في ظل ارتفاع تكاليفها؛

[1] Nicole Palan, « **Measurement of s pecialisation- the choice of indices** », FIW Working Paper N°62, 2010, P15. https://ideas.repec.org/p/wsr/wpaper/y2010i062.html

[2] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص 47- 48.

- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- تخلف أسواق رأس المال في الدول النفطية، مما يحد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- عدم الاستقرار السياسي في الدول النفطية، ما يجعل الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود يستنزف موارد مالية ضخمة، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛

المطلب الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة اثار تقلبات أسعار النفط في السوق

يتم أولا التطرق الى الحقائق نمطية في الدول العربية المصدرة للنفط:[1]

أولا: حقائق نمطية في الدول العربية المصدرة للنفط: يمكن حصرها فيما يلي:

- **اقتصاديات المورد الواحد:** تتسم الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بالاعتماد على النفط كمورد رئيسي يهيمن على اقتصاد تلك الدول. ومشكلة هذا الاعتماد تكمن في أن النفط يمثل العنصر الرئيسي وربما الوحيد للإيرادات التي تغطي النفقات الحكومية. تتأثر هذه الإيرادات بعوامل داخلية وخارجية، وتلعب العوامل الخارجية دورا كبرا في تحديد حجم الإنتاج وأسعار النفط وبالتالي تحديد إيراداته. ونتيجة لعدم وجود توجه تنموي سليم لدعم التنويع الاقتصادي، أدت عائدات النفط وفوائضها المتراكمة إلى انتشار اللامبالاة والإسراف في الدول العربية، مع استمر الاعتماد على النفط على الرغم من بعض الزيادة في إيرادات من مصادر أخرى.
- **اختلال البنية الهيكلية للاقتصادات العربية:** يتمثل في اعتمادها على إنتاج النفط، ويتأثر نشاطها الاقتصادي والإيرادات الضريبية وعائدات التصدير والعملات الأجنبية بشكل مباشر وغير مباشر بإنتاج النفط.

[1] بن تربح بن تربح، أمينة دلال معاش، تحليل تحديات الاقتصادية النفطية العربية في ظل عدم يقين أسواق النفطية العالمية (تحديات على المدى القصير، المتوسط والطويل)، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثالث، مطبعة دركي، الجزائر، 2020، ص 505-511.

- **القطاع الخاص في معظم الدول العربية المصدرة للنفط لا يزال صغيرة في الحجم**: العديد من الشركات في هذه الدول مملوكة للدولة ومعظمها تنشط في الخدمات العامة المرتبطة بها، ولا يزال القطاع مهمشا في العديد من هذه الاقتصاديات.
- **عدم قدرة القطاع النفط على استيعاب قوة العمل المتنامية أو ان يكون مصدرا مستداما للوظائف**: يهيمن النفط على الاقتصادات العربية المصدرة للنفط ويساهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة و/أو الخدمات التابعة الطاقة. غير أن صناعة الطاقة، عادة ما تكون ذات كثافة رأسمالية عالية ولا تولد إلا فرص عمل قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- **الحصة كبيرة من فرص العمل في عديد الدول يتم توفيرها من طرف الحكومة: الوظائف الحكومية تمول من خلال عائدات النفط المتقلبة وغير المتجددة:** في العديد من الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، يعتبر القطاع العام هو المصدر الرئيسي للعمالة. مثل الجزائر والعراق، يتم استيعاب أكثر من 40٪ من إجمالي العمالة في القطاع العام في المتوسط أي مكان أخر يتم توفير حوالي 90٪ من الوظائف في القطاع الخاص. ويتم تمويل التكاليف المالية للوظائف الحكومية بشكل رئيسي من عائدات النفط المتقلبة. كما أن التفاوت النسبي الكبير في عدد السكان لا يتناسب وتوزيع الموارد الاقتصادية الأخرى مما نتج عنه ظهور خلل في سوق العمل بين الدول العربية النفطية وغبر النفطية بالرغم من الفوائض المالية العربية، فإنها لم تساهم في زيادة وتطور القاعدة الإنتاجية العربية، لعدم استثمار تلك الفوائض محليا بما يساهم في تقليل الخلل القائم في الهيكل الاقتصادي العربي.
- **ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في الدول العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي:** على الرغم من تحقيق بعض الدول تقدما في تنويع اقتصاداتها، الا ان معظم المؤشرات كالتعقيدات الاقتصادية والتنوع وجودة الصادرات لا تزال أقل مما عليه مقارنة بالأسواق الناشئة والدول المصدرة للسلع في مناطق أخرى، حيث أن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وتشير تحليل البيانات الصناعة العربية أن الاستثمار يرتكز على تكرير النفط والبتروكيمياويات.

ثانيا: واقع وسياق التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

التنويع الاقتصادي هو مسألة محورية في استراتيجيات التنمية للدول المصدرة للنفط، حيث يهدف إلى بناء اقتصاد مستقبل غير نفطي. ومع ذلك، التنويع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة في دول العربية المصدرة للنفط، بل كان دائما حاضرا جدول الأعمال السياسي منذ أن أصبح النفط المصدر الرئيسي للدخل في هذه الدول، كانت هناك خطط تنمية ولكنها لم تتركز على تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل فعّال.

- **التنويع الاقتصادي يعتبر درعًا اقتصاديًا يحمي الدول المصدرة للنفط من تقلبات سوق النفط العالمية**: تواجه الدول العربية المنتجة والمصدرة تقلبات كبيرة في الإيرادات والنفقات الحكومية مقارنة مع الدول الأخرى غير الغنية بالموارد. تعد إدارة الاستثمارات العامة في الدول المصدرة للنفط في ظل تقلبات أسعار النفط امرا ضروريا، لتقييم كفاءتها وتخصيص الموارد بشكل أفضل، وبالتالي تعزيز نمو الاقتصاد. عندما تنخفض أسعار النفط، يحدث تراجع كبير في الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، ويتأثر الميزان التجاري واحتياطيات البلد. تقلص عائدات النفط يؤثر على الاستهلاك المحلي وفرص العمل في القطاع النفطي. في فترات الانكماش، يكون هناك قلة في فرص العمل وانخفاض في الدخل.
- **التنويع الاقتصادي يعزز استدامة النمو الاقتصادي عندما تنضب موارد النفط**: نظرًا لأن النفط هو مورد محدود، من المتوقع أن تنضب موارد النفط والغاز في المستقبل في العديد من البلدان المصدرة للنفط، فتنخفض إيرادات الحكومات وتضعف قدراتها الاقتصادية على تعزيز التنمية، ولذلك يجب تطوير قطاعات جديدة لتعويض لتوفير مصادر بديلة للإيرادات. يجب أن يكون الاستثمار الخاص دافعًا قويًا للنمو والتنمية.
- **استخدام الإيرادات النفطية في الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي:** يعتبر تحديًا في هذه الدول، يعاني القطاع التقليدي من التدهور نتيجة التركيز على القطاعات الاستخراجية والسلع غير المتداولة. مع توفر الإيرادات النفطية الكبيرة في هذه الدول أدت إلى زيادة الاستهلاك وتشوه الهيكل الإنتاجي وتجاهل دور العنصر البشري في عملية التنويع. مع تقلبات أسعار النفط، يصبح استخدام الإيرادات النفطية مهمة حاسمة لتنمية الاقتصاد المحلي وتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال ضبط النفقات وربطها بتطوير قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق أقصى استفادة من الإيرادات النفطية. وتعتبر الصناديق السيادية العربية

كخيار لتجنب مصيدة المرض الهولندي ولعنة الموارد، كما تعتبر ضمان لحماية حقوق الأجيال.

- **القطاع الخاص من شأنه أن يوفر مصدرا لتنافسية أكثر واستدامة النمو والتوظيف:** إن جانب من الزيادة في التنويع الاقتصادي، تنعكس في نشاط اقتصاد القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة مدن القاعدات المربحة، حيث من شأنه أن يوفر مصدرا أكثر استدامة من فرص العمل المنتجة، والحد من تعرض إجمالي العمالة للتقلبات ونفاد مصادر التمويل، كما أنه بذل جهود متواصلة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجدل توسيع قواعد الإنتاج غير النفطي وصادرات البلاد، وخلق فرص عمل لتلبية احتياجات القوى العاملة المتنامية ضروري لتعزيز التنويع.

المبحث الثاني: الإطار المرجعي لمتغيرات الدراسة

يتم عرض في هذا المبحث الى عرض أهم الدراسات السابقة، حيث اختلاف وتباين الدراسات المرتبطة بتأثير تقلبات سعر النفط على التنويع الاقتصادي من حيث منهجياتها ومواضيعها بهدف الوصول إلى نتائج مختلفة ومرجوة. ولا يزال هناك حاجة لمزيد من

الدراسات والأبحاث لفهم العوامل المؤثرة والخروج من التبعية الريعية بهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

حسب ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع الدراسة، سوف نطرق اليها باختصار، والتي يتم ترتيبها من الاقدم الى الحدث.

الفرع الأول : دراسة ذراع مسعودة رضا، (2020)، بعنوان تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مقال في مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 01، العدد 01، المركزي الجامعي مغنية.

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أثر تقلبات أسعار النفط في حجم القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الصناعي بصفته قطاعا مهما يساهم بشكل كبير في زيادة تراكم رأس المال ووقاية الاقتصاد من التقلبات المحلية والدولية، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الاطار النظري من خلال عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر. أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام تحليل المركبات الأساسية ACP لدراسة العلاقة التي تربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية الكبرى لمعرفة التوجهات العامة للحكومة الجزائرية في موضوع التنويع الاقتصادي بالاعتماد على القيمة المضافة لكل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات، قطاع الخدمات وقطاع البناء والاشغال العمومية، كما تم استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومساهمة القطاعات الاقتصادية من اجمالي الناتج المحلي بالاعتماد على خمسة متغيرات والمتمثلة في أسعار النفط كمتغير تابع، أما القيمة المضافة لكل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات، قطاع الخدمات وقطاع البناء والاشغال العمومية كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أظهرت نتائج تحليل المركبات الأساسية ACP وجود علاقة عكسية بين كل من قطاع المحروقات، قطاع الصناعة، قطاع الأشغال العمومية والفلاحة، أي كلما زادت مساهمة قطاع المحروقات سيؤثر سلبا على كل من قطاع الصناعة

بالإضافة الى قطاع البناء والاشغال العمومية والفلاحة والخدمات وتشير هذه النتيجة الى اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاعات غير النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط، كما بينت النتائج نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR صدمة إيجابية في أسعار النفط تولد أثرا ضعيفا على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام يبدأ في التحسن بداية من السنة السابعة، كما أن مساهمة متغير سعر النفط في تحليل تباين متغير مساهمة قطاع الصناعة كانت هي الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى بنسبة 15%.

الفرع الثاني : دراسة طويل حدة، بن صغير فاطمة الزهراء، (2022)، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019، مقال في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الاثار المترتبة على القطاع الفلاحي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية 1990-2019، ولمعالجة هذا الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الاطار النظري من خلال عرض البرامج التنموية للقطاع الزراعي بالإضافة الى واقع القطاع الزراعي في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL) لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث يمثل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي كمتغير تابع، في حين يمثل مساحة الأراضي الزراعية، نفقات التجهيز القطاع الفلاحي، وأسعار النفط كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة الى عدم وجود اثار طويلة الاجل بين تقلبات أسعار النفط والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: دراسة عليلي عبد الحكيم، (2022)، بعنوان واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية دراسة اقتصادية تحليلية وقياسية (1990-2018)، مقال في مجلة المؤسسة، المجلد 11، العدد 01، جامعة الجزائر 03:

هدفت هذه الورقة البحثية لدراسة واقع التنويع الاقتصادي وأثر تطبيقه في الجزائر في ظل الانهيارات المفاجئة لأسعار النفط، وذلك بغية الإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في مدى

تمكن الجزائر من الوصول إلى درجة التنويع التي تمكنها من حماية اقتصادها من الصدمات النفطية، ولمعالجة هذا الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الاطار النظري من خلال عرض الأسس والمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، بالإضافة الى تحليل لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL) لقياس أثر التنويع وانخفض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتماد على دالة موسعة لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية كوب دوغلاس، حيث يمثل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، في حين يمثل كل من رأس المال الثابت، العمالة، مؤشر التنويع الاقتصادي مقسمة الى ثلاثة قطاعات وهي الفلاحة والصناعة والخدمات، وأسعار النفط (معبر عنه بمتغير صوري) كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت الدراسة أن التنويع الاقتصادي وآثار تطبيقه الإيجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما بين ارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار النفطية وتأثره أزماته المفاجئة، بالإضافة الى ذلك عدم معنوية معامل العمالة دلالة على عدم نجاعة سياسة التوظيف وفي تحقيق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

حسب ما تم الاطلاع عليه من الدراسات السابقة باللغة الاجنبية التي لها موضوع الدراسة، سوف نطرق اليها باختصار، والتي يتم ترتيبها من الاقدم الى الحدث.

الفرع الأول : دراسة: Siham Matallah (2020)، :بعنوان Economi Diversification in MENA Oil Exporters: under Standing the Role of Governance ، عبارة عن مقال في مجلة Resources Policy

تهدف هذه الدراسة، إلى اختبار تأثير إيرادات النفط على النمو الاقتصادي وفحص ظاهرة لعنة الموارد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الغنية بالنفط من جهة. ومن جهة أخرى، تهدف إلى التحقيق في دور الحوكمة الرشيدة في تجنب لعنة الموارد وتحويل إيرادات النفط إلى أداة لتنويع الاقتصاد في 11 دولة من منتجي النفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

(الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن) خلال الفترة 1996-2017، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة، والمنهج القياسي بطرق التقدير انحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية العزوم المعممة (GMM The Generalized Method of Moments). حيث يمثل الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، في حين يمثل كل من انتاج النفط، القيمة المضافة للزراعة، القيمة المضافة للصناعة، القيمة المضافة للخدمات، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر تركيز الصادرات ومؤشر الحرية الاقتصادية كمتغيرات مستقلة.

وتوصلت النتائج إلى أن نمو منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتأثر بشكل كبير وإيجابي بإيرادات النفط. وبالمثل، تم تشخيص هذه الاقتصادات بلعنة الموارد. كما أظهرت النتائج أن الحوكمة الرشيدة هي عنصر رئيسي في مسالة التنويع، بينما تعرقل إيرادات النفط التنويع الاقتصادي. ويشير المصطلح المتعدد التفاعل بين مؤشر الحوكمة الرشيدة وإيرادات النفط إلى أن التأثير المشترك لهاتين المتغيرتين فعال في تعزيز التنويع. باختصار، واظهرت النتائج أيضا أن تعزيز قدرات منتجي النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الحوكمة الرشيدة هي السبيل للخروج من لعنة الموارد لأنها يمكن أن تحول ثروة النفط إلى نعمة وتوفر لهذه الدول الغنية بالنفط فرصًا أكثر لتنويع الاقتصاد وبالتالي تمكنها من تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام.

الفرع الثاني : دراسة : Lanouar Charfeddine, Karim Barkat، (2020)، بعنوان Short and Long-Run Asymmetric Effect of Oil Prices and Oil and Gas Revenues on the Real GDP and Economic Diversification in Oil Dependent Economy عبارة عن مقال في مجلة Energy Economics ،

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثير غير المتكافئ لصدمات أسعار النفط على المدى القصير والطويل وأثر تغيرات عائدات النفط والغاز على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التنويع الاقتصادي للاقتصاد القطري. ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام نموذجين اقتصاديين قياسيين: نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي مع المتغيرات الخارجية، ونموذج

الانحدار الذاتي الموزع اللاخطي (NARDL). بالاعتماد على 6 متغيرات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم، أسعار النفط الحقيقية، وإيرادات النفط والغاز الحقيقية." تم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر للنشاط الاقتصادي الحقيقي، وتم استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي كمؤشر لتنويع الاقتصاد.

وتوصلت النتائج، على المدى القصير، أن استجابات كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي للصدمات السلبية على أسعار النفط الحقيقية وإيرادات النفط والغاز الحقيقية أعلى من تأثير الصدمات الإيجابية، أما على المدى الطويل، فإن الصدمات الإيجابية لأسعار النفط وتغيرات عائدات النفط والغاز لها تأثير على النشاط الاقتصادي وهي نتيجة تؤكد مرونة الاقتصاد القطري في مواجهة الصدمات السلبية والدور الإيجابي الذي يلعبه قطاع الطاقة في تحسين درجة التنويع الاقتصادي القطري. كما أظهرت النتائج أن القطاع غير النفطي مرن تمامًا للصدمات السلبية على المدى الطويل حيث أن تأثير الصدمات السلبية ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي.

الفرع الثالث : دراسة Osama D. Sweidan (2020)، بعنوان The effect of oil prices on the economic diversification process: Evidence from the GCC countries مقال في مجلة Economics and Business Letters

تهدف هذه الدراسة الى العلاقة بين أسعار النفط وعملية التنويع الاقتصادي دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1989-2017، ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام اختبارات التكامل اللوحي لـ بيدروني (2004) واختبار غير السببية اللوحي لـ دوميتريسكو-هيرلين (2012). تم الاعتماد على متغير سعر النفط والتنويع الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة أن تغيرات أسعار النفط تسبب بشكل متبادل تحركات في عملية التنوع الاقتصادي. وهذا يشير إلى أن التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ليس أولوية لحكوماتها بسبب تغير دورها. ونتيجة لذلك، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعطي أولوية للتنوع الاقتصادي إذا كان ذلك خطة استراتيجية لاقتصاداتها.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يتم في هذا العنصر المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية مع ابراز نقاط التشابه والاختلاف.

الفرع الأول : المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

يبين الجدول الموالي أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية.

الجدول رقم (01-01): المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية

	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
ذراع مسعودة رضا	- المتغيرات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. - المنهج الوصفي والتحليلي، المنهج القياسي. - الاطار المكاني: الجزائر	- الحدود الزمنية: (1980-2017)، بينما الدراسة الحالية (1990-2020). - **المتغير التابع**: أسعار النفط، اما الدراسة الحالية مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي. - لم يتم حساب مؤشر مركب، اما في الدراسة الحالية تم حساب مؤشر مركب. - **النموذج المستخدم**: استخدم الباحث طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP ونموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، أما في درستنا فتم استخدام نموذج ARDL.
دراسة طويل حدة، بن صغير فاطمة الزهراء	- المتغير المستقل أسعار النفط. - المنهج الوصفي والتحليلي، المنهج القياسي. - الاطار المكاني: الجزائر	- الحدود الزمنية: (1990-2019)، بينما الدراسة الحالية (1990-2020). - **المتغير التابع**: القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، اما الدراسة الحالية مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي. - **المتغيرات المستقلة:** تم إضافة في هذه الدراسة مساحة الأراضي الزراعية،

	- **النموذج المستخدم:** نموذج ARDL.	نفقات التجهيز القطاع الفلاحي.
عليلي عبد الحكيم	- المتغيرات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي - المنهج الوصفي والتحليلي، المنهج القياسي. - الاطار المكاني: الجزائر - النموذج المستخدم: نموذج ARDL.	- الحدود الزمنية: (1990-2018)، بينما الدراسة الحالية (1990-2020). - **المتغير التابع:** النمو الاقتصادي، اما الدراسة الحالية مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي. - **المتغيرات المستقلة:** تم إضافة في هذه الدراسة رأس المال الثابت، العمالة، مؤشر التنويع الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الدراسات السابقة

الفرع الثاني : المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

يبين الجدول الموالي أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

الجدول رقم (02-01): المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
Siham Matallah	- المنهج القياسي.	- الحدود الزمنية: (1996-2017)، بينما الدراسة الحالية (1990-2020). - الاطار المكاني: دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أما دراسة الحالية الجزائر. - **المتغير التابع:** الناتج المحلي الاجمالي،

		اما الدراسة الحالية مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي. - **المتغيرات المستقلة:** تم استخدام انتاج النفط، القيمة المضافة للزراعة، القيمة المضافة للصناعة، القيمة المضافة للخدمات، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر تركيز الصادرات ومؤشر الحرية الاقتصادية. اما الدراسة الحالية استخدام أسعار النفط. - النموذج المستخدم: استخدام البانل الساكن ونموذج GMM، اما دراسة الحالية نموذج ARDL.
Lanouar Charfeddine, Karim Barkat	- المتغيرات أسعار النفط - المنهج القياسي.	- الحدود الزمنية: (1990-2018)، بينما الدراسة الحالية (1990-2020). - الاطار المكاني: قطر، اما الدراسة الحالية الجزائر - **المتغير التابع**: النمو الاقتصادي، اما الدراسة الحالية مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي. - **المتغيرات المستقلة:** إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم، أسعار النفط الحقيقية، وإيرادات النفط والغاز الحقيقية. - النموذج المستخدم: نموذج

		VARونموذج NARDLنموذج ARDL.
Osama D. Sweidan	ـ المتغيرات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي - المنهج القياسي.	- الحدود الزمنية: (2017-1989)، بينما الدراسة الحالية (2020-1990). ـ الاطار المكاني: دول مجلس التعاون الخليجي أما الدراسة الحالية الجزائر. - النموذج المستخدم: التكامل اللوحي لـ بيدروني (2004) واختبار غير السببية اللوحي لـ دوميتريسكو-هيرلين، أما دراسة الحالية نموذج ARDL.

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الدراسات السابقة

بينت الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية أن هناك تشابه من حيث التطرق الى العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي بالإضافة الى المنهج المستخدم الوصفي والتحليلي، واستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL، ويتم إبراز نقاط الاختلاف فيما يلي:

- هناك دراسة تناولت أثر أسعار النفط على التنويع الاقتصادي؛
- فترة الدراسة، ومكانها والمنهج الدراسة؛
- النماذج المستخدمة: تم استخدام في دراسة الحالية نموذج ARDL، أما بعض الدراسات السابقة فقد استخدمت تحليل المركبات الأساسية ACP، نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، استخدام البانل الساكن ونموذج GMM، بالإضافة الى نموذج NARDL و التكامل اللوحي لـ بيدروني (2004) واختبار غير السببية اللوحي لـ دوميتريسكو-هيرلين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. حيث يشير التنويع إلى توزيع استثمار على مختلف القطاعات الاقتصادية لزيادة الفرص الاستثمارية، وخلق موارد مالية مختلفة المصادر وكذا فتح مناصب شغل، بالإضافة الى تقليل المخاطر تقلبات أسعار المواد الأولية (كالنفط والغاز) والأزمات مثل كورونا والتي تؤثر على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية.

فعندما تكون استراتيجية التنويع الاقتصادي جيدة يتحقق توازن بين القطاع العام والخاص وبتالي بناء دولة قوية ومرنة.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تمهيد

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة تقلبات أسعار النفط كما مرت بالوضع الأمني والسياسي في الجزائر بالإضافة الى الازمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، وأدت هذه العوامل على اختلال التوازن الاقتصادي، وسعت الدولة الجزائرية الى تنوع مصادرها دخلها في بداية 2015 لضمان حماية اقتصادها من أي تقلب في أسعار النفط أو أي أزمة اقتصادية أخرى.

سوف نحاول في هذا الفصل معرفة العلاقة التي التربط أسعار النفط بالتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 في شكل نماذج قياسية من بين هذه نماذج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لاختبار فرضيات الدراسة والتحليل النظرية الاقتصادية.

وتأسيسا على ما سبق، تم تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: واقع وتطور كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر الأسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2021).

المبحث الأول: واقع وتطور كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر

يتم العرض في هذا المبحث واقع القطاع النفطي في الجزائر وكذا واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر بالإضافة الى عرض ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: واقع القطاع النفطي في الجزائر

يعد قطاع النفط عصب النشاط الاقتصادي الجزائري، ويشكل مصدرا رئيسيا للإيرادات الخارجية والعملة الصعبة للبلاد. فيما يلي يتم عرض لمحة عامة عن قطاع النفط في الجزائر.

الفرع الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط وأهميته

يتم التطرق في هذا العنصر الى تطور التاريخي القطاع النفط في الجزائر بالإضافة الى أهميته.

أولا: التطور التاريخي لقطاع النفط

شهد قطاع النفط في الجزائر عدة تطورها، ويتم تلخيصها فيما يلي:[1]

1- اكتشاف النفط في الجزائر:

ان النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر بداية القرن 20 ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915 إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1956-1949)، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر هي أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA الشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير سنة 1956 تم اكتشاف حقل

[1] علي محبوب، علي السنوسي، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي حول معضلة الأمن الغذائي في العالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة عمار ثلجي -الأغواط، الجزائر، 12ماي 2022، ص 3-4.

عجيلة كأول بئر بترولية هامة في الصحراء وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 اكتشاف حقل "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب. وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر وقد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "ريقل" في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية باتجاه مرسيليا (فرنسا) وذلك بعدما تم انجاز أول خط أنابيب في الجزائر يربط حاسي مسعود بميناء بجاية على امتداد 670 كم^2. وتطور إنتاج وتصدير البترول منذ انطلاقة أول شحنة، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 1958 إلى 20.7 مليون طن في 1962 و48,2 طن سنة 1970 ثم 54,33 مليون طن سنة 1978 ليصل إلى 220 مليون طن سنة 3.2010. وشجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر.

2- **نشأة الشركة الوطنية سوناطراك**: بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحرقات "سوناطراك" في 3 ديسمبر 1963.

3- **تأميم المحروقات**: ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض". وقد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم، تعديلات هامة على مستوى قدراتها وهيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة وحولها إلى شركة مساهمة.

ثانيا: أهمية النفط:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يساهم قطاع النفط بحوالي 40% من الناتج الوطني المحلي، أكثر من 60% للميزانية العامة للدولة و97% من عائدات النفط، كما يساهم قطاع النفط في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة التجارية". وتكمن أهمية النفط في كونه الركيزة الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية للبلاد، حيث تم فك حصار المديونية و إتباع سياسة التعديل الاقتصادي التي باشرت بها الدولة منذ سنوات، إن التوجيه الجديد لسياسة تطوير النفط قد أمكن من إدخال تغييرات جوهرية و ذلك بتفضيل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في ميدان الاستكشاف والإنتاج حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بين 2000 وحتى 2005 حوالي 10 مليار دولار أمريكي، وتتحدد الأهداف الأساسية المسيطرة على مجال النفط على المدى القريب والمتوسط والبعيد إلى رفع الاحتياطات من النفط وتحسين شروط وظروف استغلالها وهذا بانتعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف، كذا تطوير المخزون المكتشف و غير المستغل و حسن معدلات الاستخلاص في المخزون المستغل.[1]

الفرع الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

تتطلع الجزائر لكسب مكانة أساسية كدولة نفطية فاعلة، سواء ضمن الأوبك أو في إطار السوق العالمية، غير أن ذلك يتوقف على تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم. وتتمثل الإمكانات النفطية للجزائر من حيث حجم - الاحتياطات وحجم الإنتاج والتصدير من البترول في ما يلي:

أولا: الاحتياطي

بالرغم من توفر الجزائر على احتياطي هام فإن إتباع سياسة الاستغلال الأمثل للاحتياطات من المحروقات مرتبطة بمجهودات الاستكشاف، وذلك لتحقيق اكتشافات جديدة تضاف للاحتياطيات الموجودة، وقد أصبح هذا ممكنا في ظل وجود وتطور التقنيات

[1] زحافي عدة، واخرون، اثر الصدمات النفطية على الانفاق العام في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2019، ص 13.

التكنولوجية وتوفر فرص الشراكة مع الشركات العالمية. ويوضح الشكل الموالي ثبات في احتياطات النفط الخام في الجزائر من سنة 2005 في حدود 12.2 مليار برميل، أما متوسط الاحتياط الإجمالي لمنظمة الأوبك فقدر بـ 1007 مليار برميل، ويمكن القول أن احتياط الجزائر ضعيفة ولا يمثل سوى 0.1% من الاحتياطي العالمي.[1]

الشكل رقم 02-01: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام خلال الفترة 1990-2021

الوحدة مليار برميل

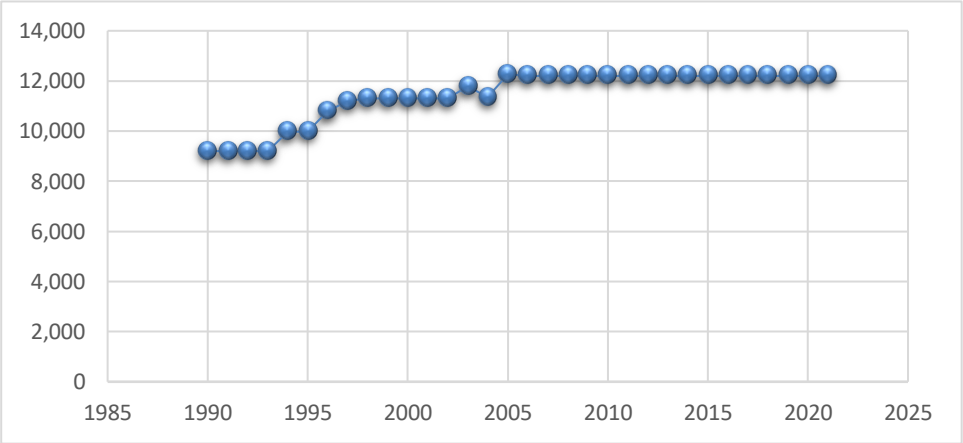

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

ثانيا: تطور انتاج النفط الخام في الجزائر

بدأت الجزائر في إنتاج النفط الخام لأول مرة لغرض المتاجرة به في عام 1958، حسب الدراسات التي تقوم بها شركات التنقيب فإن الجزائر لديها موارد ضخمة من النفط الصخري والغاز الطبيعي، ولكن لم يتم تطوير الكوادر البشرية وتوفير التقنيات الحديثة للوصول إلى هذه الموارد حيث أن النفط الصخري تعتمد طريقة استخراجها على تقنيات جد متطورة مثل الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر منتج للنفط الصخري. كما يمكن أن يتم توسيع إنتاج النفط في المناطق التي تم استغلالها بالفعل لا سيما في أحواض حاسي مسعود واليزي وبركين. وبحسب سوناطراك تحتوي ولاية حاسي مسعود بالضبط منطقة دهار على حوالي 71% من احتياطيات النفطية المؤكدة والمحتملة في الجزائر، في حين أن بئر إليزي الذي يعد ثاني أكبر مساحة حقل نفطي يحتوي على حوالي 15%، أكبر حقل نفطي في الجزائر

[1] مفتاح غزال، تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 290.

تقوم سوناطراك بتشغيله، تشمل مناطق الإنتاج الكبيرة الأخرى في الجزائر مجمع أورهود ومجمع حاسي بركان أبقي إنتاج الحقول النفطية عند معدل ثابت نوعا ما بسبب التوسعات الميدانية في حقول النفط، لكن من المرجع أن تنخفض معدلات الإنتاج وهذا راجع إلى غياب الاستثمارات في الحقول، وتنتج الحقول النفطية في صحراء الجزائر نفط خفيف عالي الجودة يحتوي على نسبة ضعيفة جدا من الكبريت .. ويبين الشكل التالي تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021:[1]

الشكل رقم 02-02: تطور انتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة 1000 برميل في اليوم

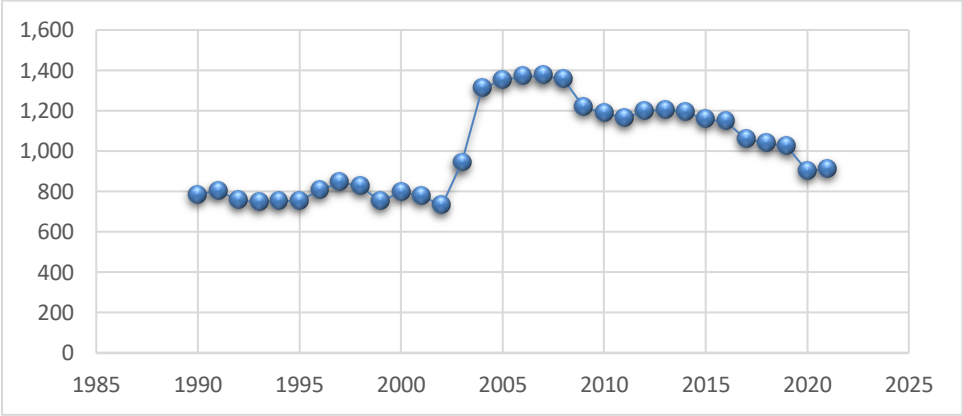

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

يبين الشكل أعلاه ثبات قيمة الإنتاج النفطي خلال الفترة 1990- 1999، أما خلال الفترة 2000-2021 فتراوح إنتاج في المتوسط حوالي 1.5% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وهذا يدل على قلة الاستكشافات المتعلقة بالآبار النفطية التي توفر احتياطي نفطي جديد يمكن الشركات النفطية من استغلاله، وقد قدر أعلى إنتاج خلال الفترة 2000-2021 بـ 1.364 مليون برميل نفط عام 2006 بنسبة 1.65% من إجمالي الإنتاج العالمي وهذا بعد الطفرة النفطية التي سجلت من خلالها أسعار النفط مستويات قياسية وهو ما شجع الدول المنتجة والمصدرة للنفط زيادة طاقتهم الإنتاجية ومضاعفة عوائدهم النفطية، أما المستويات الدنيا لإنتاج النفط في الجزائر فكانت في الفترة (2000-2003) وهي الفترة التي سبقت الطفرة النفطية،

[1] وسام عمرون، اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2020، أطروحة دكتورة في علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2023، ص 166-167.

وخلال سنتي 2019 و 2020 عند 0.954 و 0.897 مليون برميل اليوم على الترتيب وهي فترة ظهور وباء كورونا وانتشاره في العالم ما تسبب حالة من الركود ما اضطر الدول المنتجة للنفط خاصة دول الأوبك والجزائر العضو فيها إلى تخفيض الإنتاج من أجل الرفع من سعر الذي وصل إلى مستويات جد منخفضة الأولى في تاريخه عند سعر 17 دولار للبرميل في شهر أفريل 2020.

ثالثا: تطور صادرات النفط في الجزائر

تعتبر الدولة الجزائرية من أهم الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي، وهي تغطي عدة أسواق عالمية خاصة على مستوى الدول الأوروبية، والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر.

الشكل رقم 02-03: تطور الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة مليون دولار

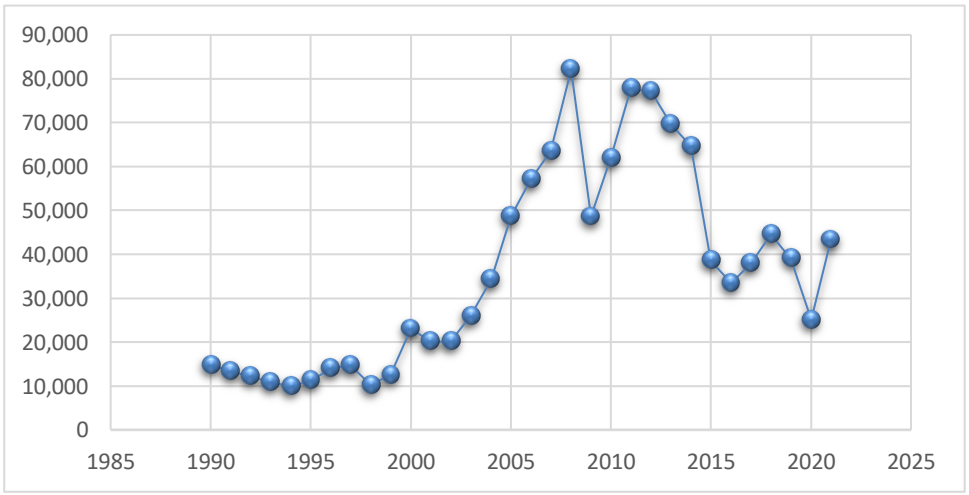

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

يبين الشكل أعلاه تطور الصادرات النفطية مر بعدة مراحل متباينة، حيث نجد المرحلة الأولى (1990-1999) سجلت هذه الفترة تراجعا ملحوظا في صادرت النفط فقد تم تسجيل أدنى مستوى له سنة 1994 بـ 9964 مليون دولار، وما يميز هذه المرحلة أيضا هو تطور الصادرات المشتقات النفطية على حساب صادرات النفط التي تراجعت بشكل محسوس ويعود ذلك إلى توجيه قسم - كبير من الإنتاج إلى التكرير، المرحلة الثانية (2000-2013) تميزت هذه الفترة بالعودة القوية لصادرات النفط في الجزائر لتصل إلى أعلى مستوى لها في تاريخ الجزائر

سنة 2008، مع العلم أن معظم هذه الصادرات موجهة نحو السوق الأوروبية الغربية خاصة فرنسا ايطاليا وألمانيا، سجلت الجزائر في المرحلة (2014-2019) انخفاضا ملموسا في صادرات النفط سنة 2014 ما يوافق تراجع ب22.3% من حجم الصادرات مقارنة بسنة 2013، ثم عاودت الارتفاع بعدها ولكن بشكل طفيف، وهذا ما يكشف مدى هشاشة التوازنات الخاصة بإيرادات الجزائر تبقى رهينة المحروقات أساسا بنسبة أكثر من إجمالي الصادرات،[1] كما سجلت الجزائر انخفاضا عام 2020 بسبب ازمة كورونا.

رابعا: تطور صدمات أسعار النفط في الجزائر

أدت الصدمات النفطية الى قلب الموازين للتوقعات والدراسات للتنبؤ بتطور أسعار البترول، والشكل الموالي يوضح صدمات أسعار النفط في الجزائر

الشكل رقم (04-02): صدمات النفط في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة مليون دولار

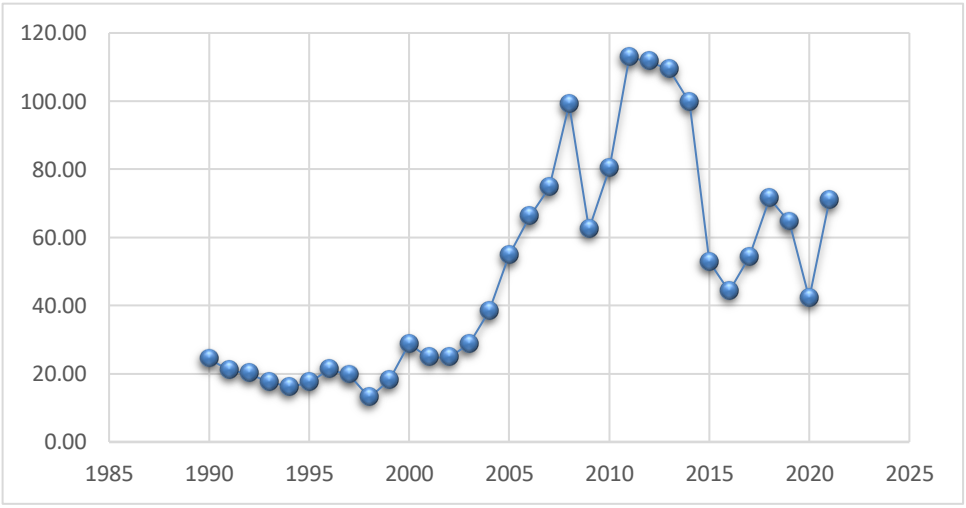

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

شهدت أسعار النفط عدة صدمات من بينها: [2]

[1] عائشة عميش، قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019، باستخدام نموذج ARDL، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 84.

[2] مقورة خالد، بن عزة محمد، أثر صدمات أسعار النفط على الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR خلال الفترة 1975-2020، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022، ص 18-19.

- الصدمة النفطية سنة 1986 بدأت هذه الازمة بانخفاض حاد في أسعار النفط مما أثر على الدول المنتجة حيث بلغ 14.43 دولار للبرميل، وأصيب الاقتصاد الجزائري بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي. منظمة الأوبيك رسميا رفع مستويات النفط؛
- الصدمة النفطية سنة 2008 بعد الصدمة النفطية التي ميزت نهاية التسعينيات عادت أسعار البترول للارتفاع من جديد حيث مع بداية 2008 كسرت الأسعار حاجز 97.25 دولار للبرميل صاحب ذلك زيادة مستويات التضخم في الأسواق العالمية ومن مظاهر ذلك ارتفاع أسعار المواد؛
- الصدمة النفطية سنة 1998 عادت أزمة النفط بالتوازي مع الانكماش الاسيوي سنة 1997 ومع تخطي الكبير لبعض أعضاء منظمة الأوبيك - خاصة فنزويلا - حصص الإنتاج المقررة لهم قررت الغذائية؛
- الصدمة النفطية سنة 2015 عرفت هذه الصدمة انخفاض في أسعار البترول حيث وصلت 52.38 دولار للبرميل مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، بسبب رفض السعودية خفض الإنتاج ودخول ايران السوق؛
- الصدمة النفطية سنة 2020: عرفت هذه الصدمة انخفاض كبير في أسعار البترول بلغ سعر النفط 41.38 دولار للبرميل بسبب جائحة كرونا، لقد أحدثت هذه الجائحة أزمة عالمية ليس لها مثيل ازمة صحية عالمية أفضت إلى أشد ركود شهده العالم مما أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي وكذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل.

المطلب الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

ان توصيف واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر يهدف الى دراسة أهم 3 قطاعات مكونة من الناتج المحلي الإجمالي (قيمة المضافة لقطاع الخدمات، قيمة المضافة لقطاع الصناعي وقيمة المضافة لقطاع الفلاحي)، بالإضافة الى دراسة تطور المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي خلال الفترة 1990-2021.

الفرع الأول: تطور قطاع الخدمات في الجزائر

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر نظرا للمساهمة المعتبرة في إجمالي الناتج المجلي، ويشمل هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية، والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف، وأنشطة الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى، وفيما يلي نعرض تطور القيمة المضافة لهذا القطاع خلال فترة الدراسة: [1]

الشكل رقم (05-02): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر 1990-2021
الوحدة: مليون دولار

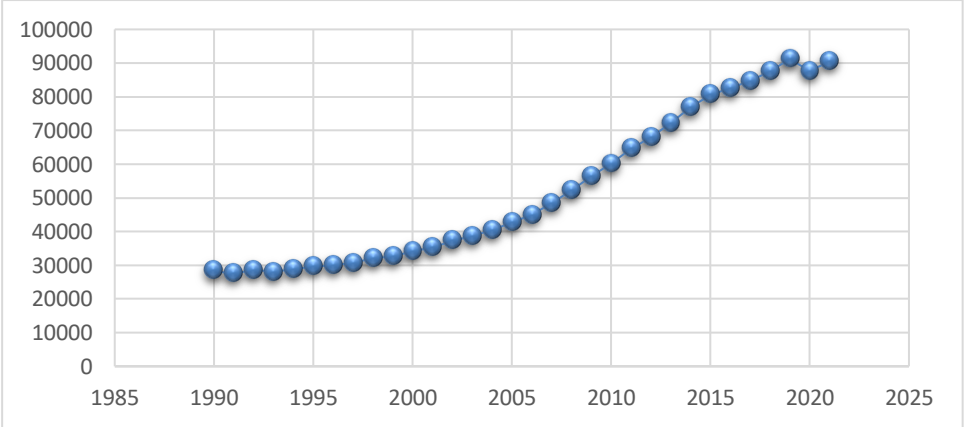

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

من خلال ما الشكل نلاحظ قطاع الخدمات بقي ثابت خلال الفترة 1990- 2000، وبدراسة تركيبة الخدمات خلال هذه الفترة يتضح تطور القيمة المضافة لكل من الخدمات خارج الإدارة العمومية وخدمات الإدارة العمومية، وأن أعلى نسبة كانت للخدمات خارج الإدارة العمومية نظرا لاتساع نشاط النقل والتوزيع. ثم تشهد ارتفاعا محسوسا متتاليا لعدة سنوات من سنة 2010 إلى سنة 2014 لتحقق بعد ذلك قفزة نوعية سنة 2019 ثم انخفضت سنة 2020 بسبب أزمة كورونا. ويمكن القول أن قطاع الخدمات أصبح في الفترة الأخيرة من القطاعات المهمة المساهمة في تكوين إجمالي الناتج المجلي، وذلك راجع إلى انفتاحه على القطاع الخاص، وخاصة قطاع الاتصالات والسياحة.

الفرع الثاني: تطور القطاع الصناعي في الجزائر

[1] مجدوب عائشة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2020، ص 216-217.

في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2021، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، وقد شهدت القيمة المضافة للقطاع الصناعي من تذبذبا ملحوظا على مدار الفترة 1990-2021، حيث أن أعلى قيمة لها 2017 قدرت بـ 63523 مليون دولار بعدها عرفت انخفاضا ملحوظا سنة 2021 بسبب ازمة كورونا، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الشكل رقم (06-02): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعي في الجزائر 1990-2021
الوحدة: مليون دولار

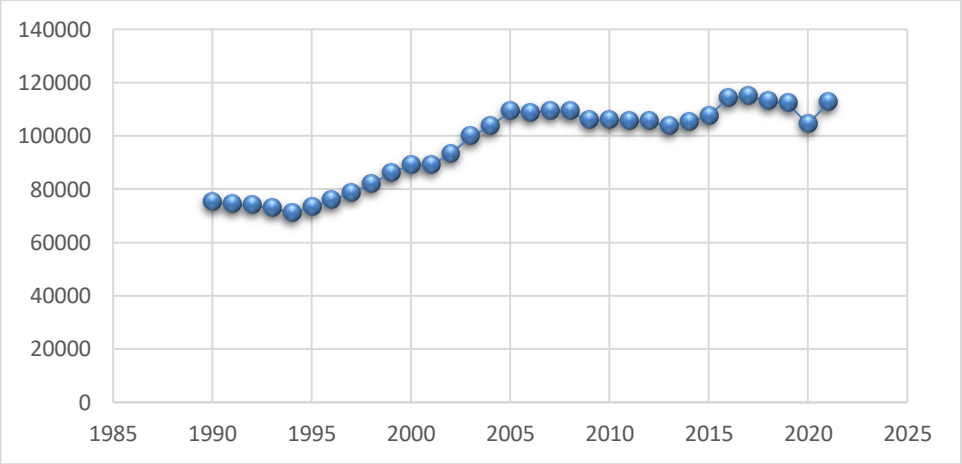

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

وما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي.[1]

الفرع الثالث: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

[1] توفيق كرمية، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 281-282.

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره، حيث يساهم هذا القطاع في تنمية بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

[1]

الشكل رقم (07-02): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحي في الجزائر 1990-2021

الوحدة: مليون دولار

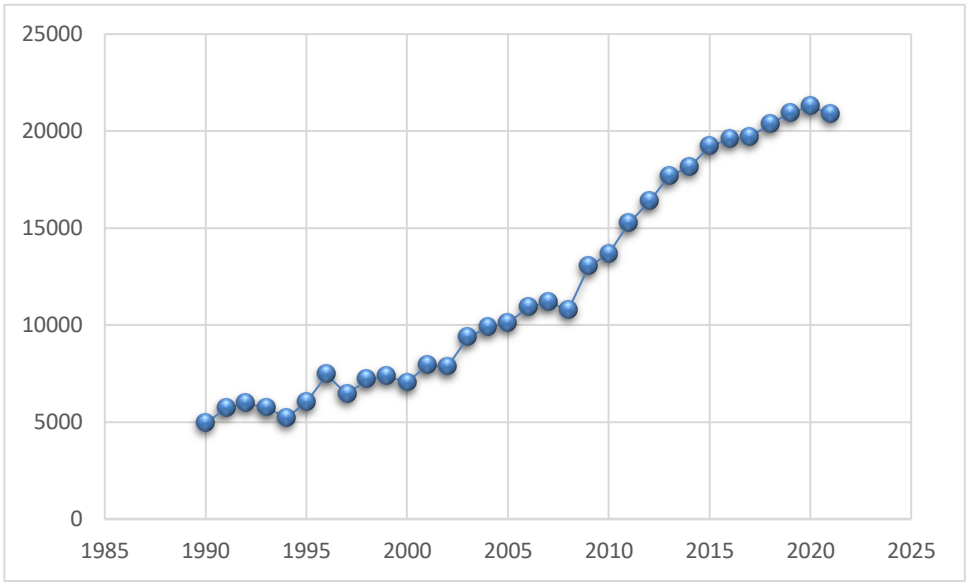

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 4937.49 مليون دولار عام 1990 الى ما يقارب 20871.81 مليون دولار عام 2021 أي ارتفع % وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2008/2000، كذلك تطبيق المخطط الخماسي 2013/2009 والمتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي. وكذا تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد عام 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط وكان من بين أهدافه تعزيز القطاع الفلاحي.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر

يبين الشكل موالي تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر:

[1] بن عطية سفيان الشارف، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، الجزائر، 2021، ص 40.

الشكل رقم (08-02): تطور التنويع الاقتصادي في الجزائر 1990-2021

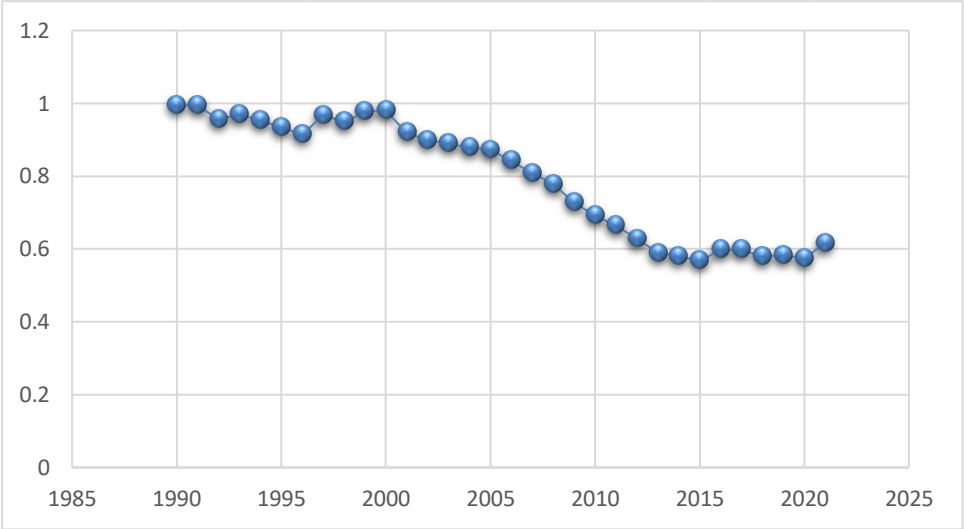

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يبين الشكل أعلاه ان قيمة معامل هيرشمان للتنويع الاقتصادي قريبة من 1 خاصة خلال الفترة 1990-2014 وهذا يدل على ان اقتصاد الجزائري ضعيف في تنوع أنشطة الاقتصادية وغياب التنافسية في السوق وتهميش القطاع الخاص واستمراره على القطاع النفطي مما يجعل الدولة عرضة للازمات الاقتصادية والتقلبات أسعار النفط.[1]

المطلب الثالث: ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

إن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات النفط، وما يتميز به من تذبذبات وتقلبات مستمرة، والدليل على ذلك الأزمات البترولية الأخيرة وما خلفته من نتائج وخيمة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية ما يجعل من عملية التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للتخلص من تبعيتها لهذا المورد والنهوض باقتصادها.

الفرع الأول: استراتيجية الجزائر للتنويع والنمو الاقتصادي

بالرغم من صعوبة عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر التي تواجهها الكثير من المعوقات مثل التقلبات الاقتصادية التي يسببها الاعتماد على ايراد النفط او تأثير تأكل عائدات

[1] سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيحلي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 173

النفط بسبب ضعف قواعد الحوكمة الرشيدة والمؤسسات، اضافة الى التأثير السلبي لهيمنة قطاع الطاقة على القدرة التنافسية الصادرات الانشطة الصناعية التحويلية الاخرى بخلق واتساع ظاهرة تفكك الصناعة اي انسحاب المنتجين من سوق الانتاج الصناعي بفعل تزايد الضغوط بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي نتيجة ارتفاع عوائد العملة الاجنبية المتراكمة من صادرات الموارد الطبيعية إلا انه ينبغي اعتماد سياسات ملائمة لحفز عملية التنويع الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي قبل هبوط الايرادات النفطية والتركيز على ايجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ لممارسة الأعمال. وتحسين مستويات جاذبية مناخ الاعمال والاستثمار من خلال تبسيط الاجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال من ذلك تعديل قانون الاستثمار في 2016 وقانون الجمارك في فيفري 2017 وإصلاحات اخرى هادفة الى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتعمل حاليا على وضع استراتيجية طويلة الأجل لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بغية تشجيع نشاط القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد. ويعمل البنك المركزي على تطويع أدوات السياسة النقدية للتكيف مع بيئة أصبحت تتسم بمحدودية السيولة. ومن التحديات الأساسية في هذه المرحلة اختيار مزيج السياسات الذي من شأنه مساعدة الاقتصاد على التكيف مع صدمة أسعار النفط على نحو قابل للاستمرار وبأقل تكلفة ممكنة على النمو وتوظيف العمالة كما استدعى الوضع تبني الحكومة لنموذج اقتصادي جديد للنمو يتماشى مع المتطلبات والظروف الراهنة ويعمل على تنويع مصادر الدخل. يركز على جبهتين، الأولى "الاستثمار خارج قطاع المحروقات لتنويع الإنتاج المحلي الموجه للسوق المحلية والتصدير"، أما الجهة الثانية فهي "إعادة النظر في السياسة التي تعتمد عليها الحكومة في إعداد الموازنات العامة"، من خلال اعتماد سياسة أقل إنفاقا وتكلفة وأكثر عدالة من خلال إحداث توازنات في الاقتطاعات السنوية الموجهة لمختلف القطاعات[1]. ويتم تنفيذ هذا النموذج عبر ثلاثة مراحل للنمو هي:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019)**: تغيير حصة مختلف القطاعات من حيث القيمة المضافة؛
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025)**: التي ستتيح تحقيق إمكانات الاستدراك للاقتصاد؛

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، جوان 2019، ص 44

- **مرحلة الاستقرار أو التقارب 2026-2030):** الوصول لقيمة التوازن.

بهدف التنويع والتحول الهيكلي للاقتصاد، حدد النموذج الجديد للنمو الاقتصادي أهداف للفترة 2020-2030:

- تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030؛
- ارتفاع محسوس في عائد الناتج المحلي الإجمالي للفرد (يتضاعف إلى 2.3 مرة)؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية (من 5.3% سنة 2015 إلى 10 من الناتج المحلي الإجمالي آفاق 2030)؛
- عصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإدراك فرص لتنويع الصادرات؛
- تقليص نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف (6% سنويا في 2015 إلى 3% في آفاق 2030).[1]

الفرع الثاني: السياسات المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد سبق وتم تقديم من طرف الباحثين بعض التوصيات الرئيسية بشأن سياسات التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط والتي منها الجزائر، والتي يتم عرضها فيما يلي:[2]

1-**سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي**: من خلال تطوير إطار جبائي قوي استنادا إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية، التأكد من استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة، وضع أطر تنظيمية وإشرافيه واحترازية قوية لتعزيز صلاحية القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط. بالإضافة الى تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

2-**الإطار التنظيمي والمؤسساتي لمواصلة نمو القطاع الخاص**: من خلال تعزيز زيادة التكامل التجاري، تطوير أسواق الأوراق المالية، بالإضافة تبسيط البيروقراطية الحكومية.

[1] شريف العابد برينس، نور الهدى دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر، ص 26

[2] نفس المرجع، ص 27-28.

3-**القطاع العام كمحفز لنمو القطاع الخاص:** يتقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين، زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضا، تحسين نوعية التعليم والاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

4-**السير نحو اقتصاد أكثر تنوعا:** من خلال تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءته، تشجيع دخول المستثمرين الجدد، وتعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

ومن خلال الدراسة يمكن صياغة أهم المحاور التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد وذلك من خلال تطوير العديد القطاعات من والمجالات خاصة وأن الجزائر واحدة من أهم الدول التي تتميز بإمكانيات ومؤهلات زراعية وسياحية وبشرية قادرة على المساهمة الحقيقة في تنويع اقتصادها، يتم عرضها فيما يلي:

- **تعديل الهيكل الإنتاجي:** لتحقيق ذلك يجب التركيز على:

- **تطوير القطاع الصناعي**: وذلك بإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية من خلال تحديث المعدات وتوفير المواد الأولية ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الإعفاءات الضريبية لها، مع إرساء الأطر الفنية المتقدمة في الدورات التدريبية والتأهيلية لتكوين خبرات وطنية ذات كفاءة.
- **تطوير القطاع السياحي**: وذلك من خلال تطوير المرافق السياحية وإعطائها دورا مهما ضمن الخطط الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة وذلك بزيادة الاستثمارات الحكومية

في هذا النشاط والاستفادة من الخبرات العالمية وإدخال تقنيات حديثة في إدارة المنشآت السياحية ومرافقها من فنادق وغيرها.

- **تطوير القطاع الزراعي**: لابد من وضع استراتيجية واضحة المعالم والأهداف والرؤى لغرض تلافي القصور الذي يصيب القطاع الزراعي ومعالجة التحديات التي تتميز بالترابط بين القطاعات الفرعية المكونة له ليصبح هذا القطاع قادرا على تحقيق النمو الذاتي المستدام

- **توفير بيئة مؤسساتية مناسبة**: يتم من خلال إصلاح هيكل المؤسسات أي القوانين والتنظيمات وخاصة ما يرتبط بحقوق الملكية، دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة خاصة وتوفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تحكمها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة.
- **تطوير وإصلاح القطاع المصرفي**: من خلال تطوير آليات وأدوات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة لجذب الاستثمارات في القطاع المالي وتمويل القطاع الخاص، التقيد بالمعايير المصرفية العالمية ومنها كفاية رأس المال والإفصاح المالي عن القوائم المالية للمصارف. تطوير أداء العاملين في المصارف من خلال الدورات التدريبية.
- **توفر بنية تحتية حديثة والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: وذلك من خلال العمل على تطوير بنية تحتية متكاملة على درجة عالية من الجودة والكفاءة، تحديد القطاعات التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، الانتقالية الى اختيار المشاريع التي من شأنها أن تحقق أهداف التنمية واستهداف الأنشطة ذات اثر تدفقي للتكنولوجيا والمهارات.

- المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2021)

لتحديد أثر أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، قمنا باستخدام إحدى الطرق القياسية المناسبة، ويتوقف اختيار إحدى هذه الطرق بالدرجة الأولى على حجم العينة ودرجة تكامل المتغيرات الدراسة بالدرجة الثانية، وحتى نتمكن من تطبيق

إحدى هذه الطرق القياسية، لابد أن نبدأ تحليلنا بتحديد الخصائص الزمنية لكل متغيرات الدراسة.[1]

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يتم في هذا المطلب التطرق إلى الطريقة المستخدمة، وكذا تحديد متغيرات الدراسة بالإضافة إلى التعريف بالمنهجية المستخدم في الدراسة.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة ووصف النموذج

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حول موضوع تقلبات أسعار النفط وتأثيره على التنويع الاقتصادي تم اختيار أهم المتغيرات الاقتصادية التالية:

- **المتغير التابع**: مؤشر التنويع الاقتصادي والذي تم حسابه من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان من بالاعتماد على ثلاث قطاعات اقتصادية وهي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقيمة المضافة للقطاع الخدماتي، ويرمز له بالرمز HHI؛
- **المتغير المستقل**: أسعار النفط (بالدولار الامريكي) ويرمز له بالرمز POIL.

ثانيا: وصف النموذج

ولقياس أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 يتم صياغة النموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\mathrm{HHI}_t = \alpha + \beta_1 \mathrm{POIL} + \varepsilon_t \ldots.(2)$$

ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، سوف نأخذ شكل اللوغاريتم للمتغيرات الدراسة، يتم صياغة النموذج الدراسة على النحو التالي:

$$\mathrm{L}OGHHI_t = \alpha + \beta_1 \mathrm{LOGPOIL} + \varepsilon_t \ldots.(3)$$

ثالثا: مصدر بيانات متغيرات الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية سنوية لكل من مؤشر المركب للتنويع الاقتصادي وأسعار النفط، حيث تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة

[1] بوداب سهام، بن جدو سامي، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تحليل قياسي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 76.

للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة اوبيك متوفرة على الموقع https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php.

الفرع الثاني: التعريف الطريقة المستخدمة

لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، تم استخدم منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. التي تم تطويرها من طرف كل من(1998) Shin And Sun و (1997)Pesaran وPes And AL حيث ما يميز هذا الطريقة عن بقية الطرق أنها لا تتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، ويتميز النموذج عن غيره من النماذج في مايلي: [1]

- قدرة على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة؛
- التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفأة، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛
- يطبق هذا النموذج فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد I(1) أو من الرتبة نفسها؛
- يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا؛
- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من متغير تابع Y وعدد K ومن المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \ldots\ldots X_k$ على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i}\, \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i}\, \Delta X_{2t-i} + \cdots +$$

$$\sum_{i=0}^{q_k} \beta_k\, \Delta X_{kt-i} + \ldots \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \cdots + \alpha_2 X_{1t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- C: الحد الثابت؛
- Δ: الفروق من الدرجة الأولى؛

[1] أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، دور قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1980-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الملتقى الدولي: عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي في الدول النامية (الطبعة الأولى حول عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2020، ص 17-18.

- K: عدد المتغيرات؛
- $q_1, q_2,\dots,q_k$: فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة $x_1, x_2,\dots,x_k$ على التوالي؛
- P: فترة إبطاء المتغير التابعY؛
- β: معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α: معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- εt: حد الخطي العشوائي.

وللتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغير المستقل يتم استخدام اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الداخلة في النموذج، والتي تتمثل في:

$$=\alpha_2=\alpha_3=\alpha_4=\alpha_5=\alpha_6=0\alpha_1$$

- الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك بين متغيرات الداخلة في النموذج، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1\neq\alpha_2\neq\alpha_3\neq\alpha_4\neq\alpha_5\neq\alpha_6\neq0$$

ونقارن قيمة إحصائية لفيشر F-statistic المحسوبة مع القيم الجدولية التي وضعها Narayan (2005). وفق ثلاث حالات:

- إذا كانت $F_{statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت $F_{statistic}$ أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت $F_{statistic}$ بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويمكن تلخيص خطوات تطبيق نموذج ARDL فيما يلي: [1]

[1] أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، أثر مؤشرات الحكم الراشد عل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 254.

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية؛
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC؛
- إجراء اختبار الحدود Bound test؛
- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

المطلب الثاني: استخدام الأساليب الكمية لتحديد العلاقة بين متغيرات محل الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1995-2021

في هذا الصدد يتم بناء نموذج قياسي للتعرف على أثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لاختبار وجود علاقات في الأجل القصير والطويل، وكخطوة أولى يتم إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، وثم تحديد فترة الابطاء المثلى وجراء اختبار التكامل المشترك Test of Bounds، ثم إجراء الاختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج المقدر، وفي الأخير تقدير معادلة تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

مما سبق يمكن تقدير نموذج (ARDL) لاختبار أثر تقلبات أسعار الصرف على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 والذي يقيس العلاقة طويلة وقصيرة الأجل وفق الصيغة التالية:

$$\Delta \mathrm{LOGHHI_t} = \mathrm{c} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{p}} \beta_{1\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{LOGHHI}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{q}_1} \beta_{2\mathrm{i}}\, \Delta \mathrm{LOGPOIL}_{\mathrm{t}-\mathrm{i}} + \alpha_1 \mathrm{LOGHHI}_{t-1} + \alpha_2 \mathrm{LOGPOIL}_{t-1} + \varepsilon_t$$

أولا: مصفوفة الارتباط:

لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومتغيرات النموذج تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول رقم 02-01: مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/05/23 Time: 12:39
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Correlation t-Statistic Probability	LOGHHI	LOGPOIL
LOGHHI	1.000000 ----- -----	
LOGPOIL	-0.777688 -6.775743 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على برنامج **Eviews 10**

بين نتائج الجدول رقم 02-01 قوة ارتباط سلبية بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77) وهي معنوية احصائيا، أي وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

ثانيا: اختبار الاستقرارية وسكون السلاسل الزمني (جذر الوحدة)

تعاني غالبية السلاسل الزمنية من الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser,1982و(Peter,1986)، ولتفادي هذا الانحراف وتحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test).

إن الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقات بين المتغيرات الداخلة في النموذج، فإذا كان هناك استقرارية في هذه المتغيرات فإن العلاقة تكون منطقية، وإلا فإن العلاقة تكون زائفة في حال كون المتغيرات غير مستقرة.

ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.10، بهدف حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron) لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة،

وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:[1]

H_0: الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H_1: الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

والجدول الموالي يبين نتائج **اختبار فليبس بيرون** Phillips-Perron

الجدول رقم (02-02): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron

		Level		1er différence	
		t-Statistic	Prob	t-Statistic	Prob
LOGHHI	**With Constant**	-0.5965	0.8574	-3.7494	0.0082
	With Constant & Trend	-1.5911	0.7734	-3.5928	0.0475
	Without Constant & Trend	0.9470	0.9046	-3.3553	0.0015
LOGPOIL	**With Constant**	-1.0271	0.7310	-4.8178	0.0005
	With Constant & Trend	-1.9099	0.6253	-4.6982	0.0039
	Without Constant & Trend	0.5985	0.8403	-4.8085	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) أن كل من مؤشر التنويع الاقتصادي ومتغير أسعار النفط غير مستقرة عند المستوى لأن قيمة T المحسوبة أصغر من قيمتها باقل من 5 %وعند أخذ الفروق الأولى أصبحت هذه المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) ومنه يتم قبول الفرض البديل (H_1) أي عدم وجود جذر الوحدة. وبعد التأكد من أن جميع المتغيرات الدراسة ليست متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي

[1] أويابة صالح، **أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)خلال الفترة 1980-2018**، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2020، ص 7.

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL يتم أولا اختبار التوزيع الطبيعي Test Normality لبواقي ما يعرف باختبار Jarque& Bera,1987، والقيمة الاحتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.57) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرض الصفرية (H_0) ما يؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10-02) اختبار التوزيع الطبيعي

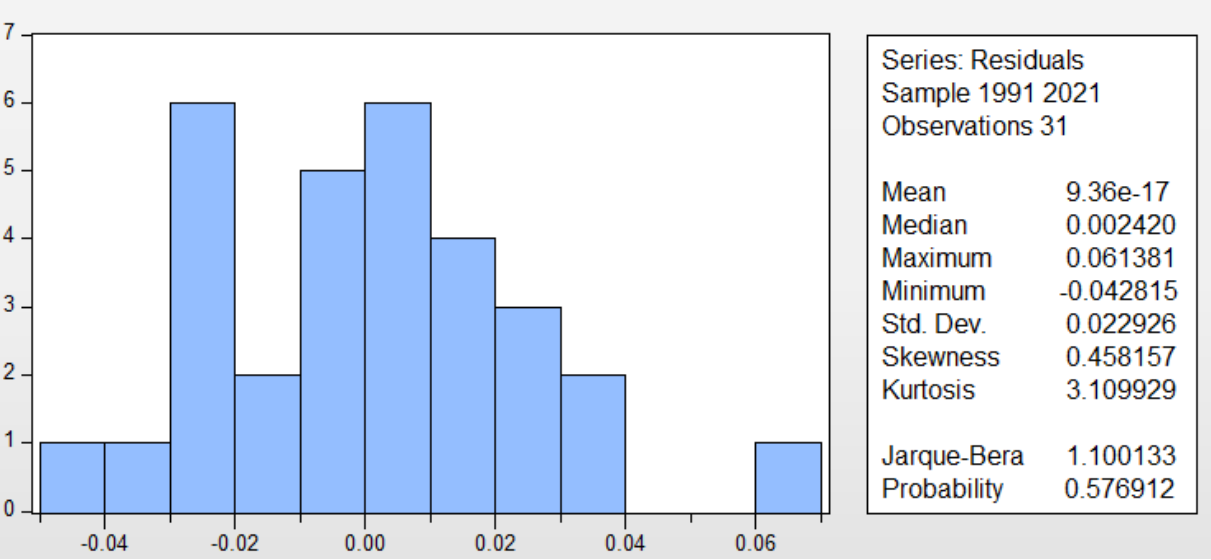

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

رابعا: اختبار الحدود:

قبل عملية تقدير النموذج يجب أولا تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج Ardl:

يقوم نموذج Ardl بتحديد فترات الإبطاء تلقائيا بالاعتماد على معيار (Akaike)، وقدرت قيمة هذا المعيار (-2.75)، ومنه النموذج (4,7) Ardl هو النموذج الأمثل. كما هو مبين في الشكل والجدول الموالي:

الشكل رقم (11-2): تحديد فترة الإبطاء المثلى

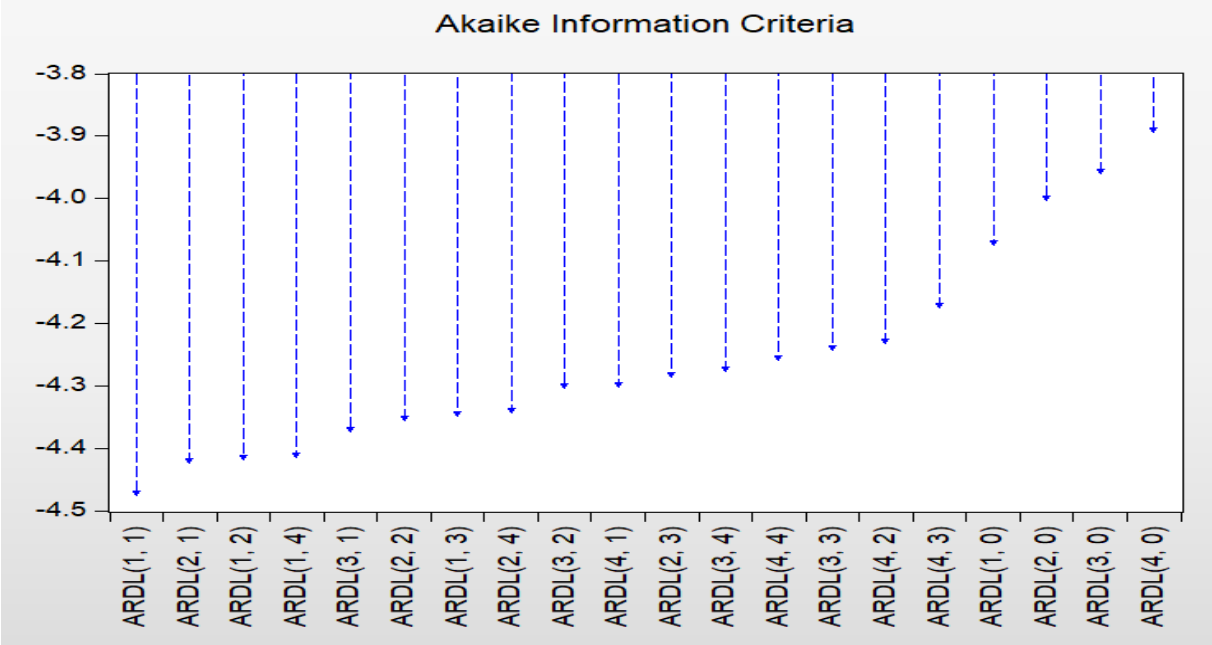

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

2-تقدير نموذج ARDL:

الجدول رقم (02-03): نتائج تقدير نموذج ARDL

R-squared	0.988352
Prob (F-statistic)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تبين نتائج الجدول رقم (03-2) مايلي:

- **اختبار المعنوية الكلية**: احتمالية اختبار فيشر (P=0.0000) أقل من من مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي بين متغيرات الداخلة في النموذج.
- **معامل التحديد**: بلغت قيمة معامل التحديد R^2=0.988352، مما يعني أن أسعار النفط تفسر 96.56 % من التغيرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

3- نتائج اختبار الحدود The Bound Test Approach to Co-intégration:

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي يتم استخدام اختبار التكامل المشترك بالاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test). والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-02): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

إحصائية الاختبار	قيمة الإحصائية	عدد المتغيرات
إحصائية فيشر	14.74373	2
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج اختبار الحدود أن القيمة الإحصائية لفيشر أكبر من القيم الجدولية للحد الأعلى عند مستويات معنوية الإحصائية 1%، 2.5%، 5%، 10%، وعليه نقبل الفرضية البديلة (H_1) أي وجود علاقة طويلة المدى بين كل من أسعار النفط والتنويع الاقتصادي.

خامسا: الاختبارات التشخيصية:

يتم التأكد من أن النموذج المقدر لا يعاني من المشاكل القياسية من خلال إجراء الاختبارات التالية:

- **مشكل الارتباط الذاتي:**

الجدول رقم (2-05): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	(0.975677)	Prob. F(2,9)	0.7381
Obs*R-squared	(4.276410)	Prob. Chi-Square(2)	0.6893

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

أظهرت نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، أن قيمة احتمالية (Prob.F(2,9)=0. 7381)، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ومنه نقبل الفرضة الصفرية (H_0)

التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH):**

الجدول رقم (2-06): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	(0.019882)	Prob. F(1,22)	0.8889
Obs*R-squared	(0.21287)	Prob. Chi-Square(1)	0.8840

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

تشير نتائج اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) أن قيمة احتمالية (Prob.F(1.22)= (0.8889، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ومنه نقبل الفرضة الصفرية (H_0) ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):**

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات النموذج المقدرة لنموذج ARDL، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وإلا فإن النموذج يكون غير مستقر.[1]

الشكل رقم (2-12): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM)

[1] GUESSAS Ghaniya , BOUMOULA Sami, **Analysis of the impact of climatic parameters on agriculture in Algeria: Application of the ARDL Model with Error Correction Mechanis**, conomics and Sustainable Development Revie, Volume: 04, N°:03, p 31

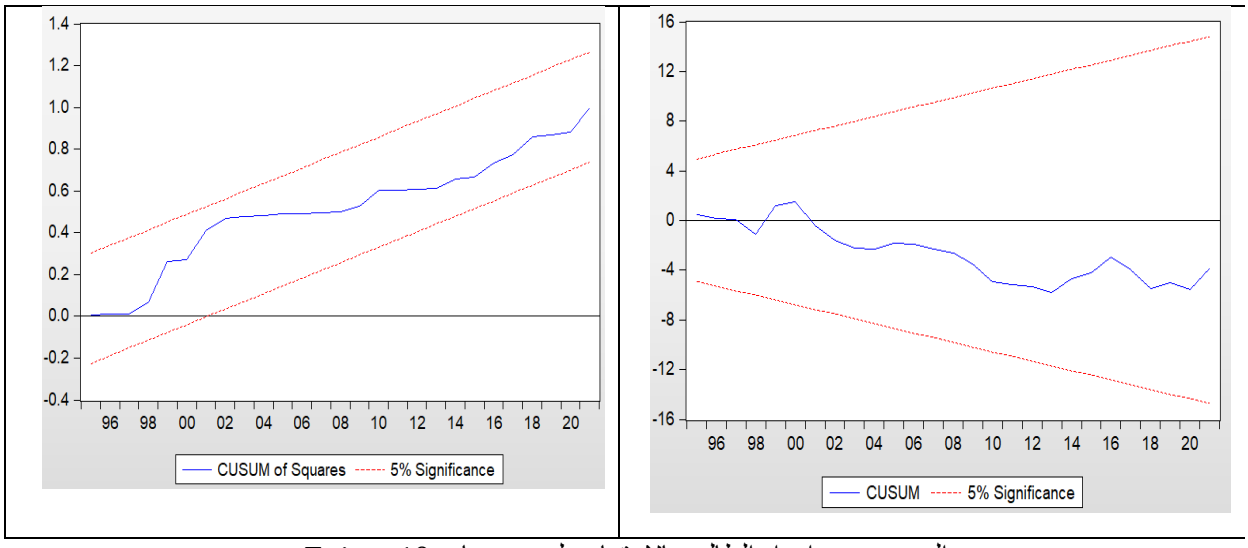

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM)، أن الشكل البياني لكل من الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ما يؤكد وجود استقرار هيكلي في النموذج عبر فترة الدراسة.

- **اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):**

يتعلق اختبار Ramsey Reset بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ونتائجه موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07-2): اختبار(Ramsey RESET: Regression Error Specification Test) :

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOGHHI LOGHHI(-1) LOGPOIL LOGPOIL(-1) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.361573	26	0.7206
F-statistic	0.130735	(1, 26)	0.7206

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	7.89E-05	1	7.89E-05
Restricted SSR	0.015767	27	0.000584
Unrestricted SSR	0.015689	26	0.000603

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

بينت نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Prob.=0.72)، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H_0) أي أن النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

سادسا: معامل تصحيح الخطأ وعلاقة القصيرة والطويلة الأجل:

- **معامل تصحيح الخطأ**: وتبلغ قيمة هذا المعامل (0.15) =(-1)CointEq، وهو معنوي إحصائيا عند مستوى 5% وسالب، مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن المعدل يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 0.15%، أي عند انحرف أو اختلال في التنويع الاقتصادي عن القيمة التوازنية في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t).
- توجد علاقة ضعيفة جدا بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي.
- **العلاقة الطويلة الأجل**:
- **الجدول رقم (2-08): تقدير نموذج تصحيح الخطأ وعلاقة القصيرة والطويلة الأجل**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGHHI)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/05/23 Time: 13:07
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPOIL)	0.008305	0.015101	0.549991	0.5868
CointEq(-1)*	-0.155145	0.022509	-6.892574	0.0000

R-squared	0.545690	Mean dependent var	-0.015457
Adjusted R-squared	0.530024	S.D. dependent var	0.034013
S.E. of regression	0.023317	Akaike info criterion	-4.616888
Sum squared resid	0.015767	Schwarz criterion	-4.524373
Log likelihood	73.56176	Hannan-Quinn criter.	-4.586730
Durbin-Watson stat	2.140350		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOIL	-0.365679	0.049857	-7.334514	0.0000
C	1.004845	0.176750	5.685116	0.0000

EC = LOGHHI - (-0.3657*LOGPOIL + 1.0048)

- **المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12**

يمكن التعبير عن العلاقة الطويلة الأجل وفق المعادلة التالية:

EC= LOGHHI-(-0.365679*LOGPOIL +1.004845)

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في المدى الطويل، أي كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة 1% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.36%.

المطلب الثالث: القراءة الاقتصادية لنتائج النموذج المقدر

أشارت النتائج أنه لتوجد علاقة ضعيفة جدا إلى عدم وجود علاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. أما في الأجل الطويل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير

أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، أي كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة 1% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.36%. وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- اعتماد اقتصاد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة والبرامج الاجتماعية، فصادرات النفط والغاز من أهم مصادر دخلها، ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط والاضطرابات اقتصادية، فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، وعجز في الميزان التجاري ويقلل من القدرة على تخصيص موارد لتنفيذ برامج التنمية وبالتالي التقليل من الفرص الاستثمارية وعدم خلق قيمة مضافة في القطاع الفلاحي والصناعي وغيرها من قطاعات المنتجة وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر؛
- عدم مواكبة التعليم لاحتياجات السوق ونقص التكنولوجيا يعرقل التنويع الاقتصادي وبالتالي عرقة التنمية الاقتصادية؛
- عدم ترشيد الموارد الطبيعية والمالية: فالإنفاق العام غير الفعال: في بعض الأحيان، قد يحدث هيمنة القطاع العام أو توجيه الاستثمارات بشكل غير فعال، مما يؤدي إلى عدم الرشادة في تسيير الموارد وعدم الحصول على قيمة مضافة كافية، مما يؤدي إلى تفاقم الديون العامة ويعرقل التنمية وبالتالي عدم تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- هيمنة القطاع العام وتهميش القطاع الخاص يؤدي إلى نقص التنافسية في السوق وبالتالي تقليل الفرص للدخول في القطاع الخاص والمشاريع المتوسطة والصغيرة، ويساهم في اختلال التوازن الاقتصادي، ومن ثم عرقلة التنويع الاقتصادي في مختلف القطاعات.

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن تقلبات أسعار النفط في الجزائر تعد من أكبر المشاكل الاقتصادية وزادت حدتها كونها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل الوطني والتصدير، وأدت هذه الأخيرة إلى خلق مظهر من مظاهر التبعية الخارجية في الاقتصاد الوطني، حيث يتحكم سوق النفط العالمية في اقتصادها ويؤثر على الميزان التجاري وقيمة العملة، ونتيجة لهذا الاعتماد الكبير على النفط تعاني الجزائر من عرقلة جهود التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتبقى محصورة في دائرة النفط دون تحقيق التنويع في مختلف القطاعات كالزراعة، الصناعة والسياحة ... الخ.

وأشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.

الخاتمة

الخاتمة

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد تأثير أسعار النفط على التنويع الاقتصادي الجزائر خلال الفترة (1990-2021، وتم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

نتائج الدراسة النظرية:

تعتبر التحولات في أسعار النفط والتنويع الاقتصادي مسائل هامة في العديد من الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط تتأثر بتقلبات أسعار النفط وتؤدي الى ينخفض دخل الدولة وبتالي عدم القدرة على تمويل البرامج التنموية وعرقلة التنويع الاقتصادي في جميع القطاعات. وعندما يرتفع سعر النفط، تزداد الإيرادات النفطية يؤدي إلى زيادة الاعتماد على النفط وتأخير جهود التنويع الاقتصادي.

بالنسبة للجزائر، فهي تعتبر واحدة من الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل ويؤدي الى ضعف اقتصاد الجزائري في تنوع أنشطة الاقتصادية وغياب التنافسية في السوق وتهميش القطاع الخاص واستمراره على القطاع النفطي مما يجعل الدولة عرضة للازمات الاقتصادية والتقلبات أسعار النفط. لهذا يعد تنويع القاعدة الإنتاجية في الدولة الجزائرية مصدر الخروج من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج ومرن لمواجهة تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية، وضمان تحقيق استقرار اقتصادي ومالي طويل المدى. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

- تحسين جودة التعليم وتوفير المهارات والمعرفة التي يحتاجها سوق، مع تعزيز وتطوير التكنولوجيا يمكن من توجيه الموارد الطبيعة والمالية والبشرية الى الأبحاث العلمية وتشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات الحكومية والخاصة؛
- زيادة فعالية سياسة النفقات العامة من خلال توجيهها وترشيدها نحو قطاعات منتجة بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛
- إصلاح القطاع العام وتعزيز القطاع الخاص بهدف التقليل من البطالة والفقر وزيادة الإنتاج وبتالي خلق قيمة مضافة في مختلف القطاعات، وإقامة الشراكة بين القطاع الخاص

والعام هي استراتيجية هامة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد؛

- عصرنة قطاع النقل في الجزائر يعتبر خطوة هامة في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يساهم في تعزيز التجارة الخارجية، وتحسين عمليات النقل وتوزيع السلع والخدمات، تحسن خدمات الشحن والترخيص الجمركي، لخلق فرص عمل جديدة وجلب الاستثمار الاجنبي؛
- التنافس في الأسواق المحلية والعالمية تساهم في زيادة الإنتاج وبتالي الزيادة السلع والخدمات القابلة للتصدير، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق التوازن في ميزان الميزان التجاري وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى؛
- تحسين بيئة الأعمال وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة لتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات مثل الزراعة، والسياحة، والتكنولوجيا، والتعليم ..... الخ.

نتائج الدراسة القياسية:

من خلال الدراسة القياسية تم التوصل إلى ما يلي:

- أشارت نتائج أنه لا توجد العلاقة القصيرة الأجل الى عدم وجود علاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. أما في الأجل الطويل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغير أسعار النفط والتنويع الاقتصادي، أي كلما زاد سعر النفط بوحدة واحدة 1% ينخفض مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0.36% دلالة على عدم استغلال الأمثل للثروة النفطية وكذا عدم فعالية المخططات والبرامج التنموية في الجزائر.
- قدرت قيمة المعامل التصحيح الخطأ (0.15) =CointEq(-1)، وهو معنوي إحصائيا عند مستوى 5% وسالب، مما يعني وجود علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن معدل يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 0.15%، أي عند انحرف أو اختلال في التنويع الاقتصادي عن القيمة التوازنية في الفترة (t-1) سيتم تصحيح هذا الانحراف في الفترة (t).

توصيات:

- الخروج من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج ومرن؛
- ترشيد الموارد الطبيعية والمالية؛
- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة.

أفاق الدراسة:

- أثناء دراستي لهدا الموضوع اثر تقلبات أسعار النفط على التنويع الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 2021/1990 تبين فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية عديدة تستدعي من الباحثين الاقتصاديين البحث فيها من جانب القياسي ومن هادا الصياغ يمكن التوسيع هدا البحث مستقبلا:
- دراسة العلاقة بين انتاج النفط وعلاقته بالتنويع الاقتصادي؛
- أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التنويع الاقتصادي؛
- أثر القطاع الخاص على التنويع الاقتصادي بالاستخدام نموذج المدخلات والمخرجات.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

1) أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، دور قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1980-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الملتقى الدولي: عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي في الدول النامية (الطبعة الأولى حول عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2020.

2) باسلة إبراهيم، أحمد نظام الدين، تكنولوجيا النفط، دون طبعة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2016.

3) بلقاسم بن علال، واخرون، اثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2018، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثاني، مطبعة دركي، الجزائر، 2020.

4) بن تربح بن تربح، أمينة دلال معاش، تحليل تحديات الاقتصادية النفطية العربية في ظل عدم يقين أسواق النفطية العالمية (تحديات على المدى القصير، المتوسط والطويل)، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثالث، مطبعة دركي، الجزائر، 2020.

5) سعيد خليفة الحموي، اساسيات انتاج الطاقة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

6) ضياء الناروز، أهم قضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي المشكلة الاقتصادية- مصادر الطاقة وأنواعها-النفط-الفحم-الغاز الطبيعي-التنمية المستدامة-الاقتصاد الأخضر-التنويع الاقتصادي، دون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.

7) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

8) عبد الحليم زيان، واخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي، الكتاب الجماعي: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الطبعة الأولى، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، الجزائر، 2020.

9) مجدوب عائشة، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، الطبعة الأولى، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2020.

10) محمد أزهر سعيد السماك، واخرون، جغرافية النفط والطاقة، دون مطبعة، جامعة الموصل: مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، عمان، 1981.
11) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار احياء التراث العربي، دمشق.
12) يحي حمود حسن البوعلي، نور علي شعبان، دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار RCD، جمهورية العراق، 2020.

ب- **أطروحات ومذكرات**

1) براهيم بلقة، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
2) حمزة طيبي، أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط دراسة حلة الجزائر (2012-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.
3) شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
4) صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.
5) صالح اويابة، يحي ازعار، تأثير تقلبات أسعار الصرف وأسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980-2018، الملتقى الوطني: استراتيجية الامن الطقوي في الجزائر والتحديات الاقتصادية ... الواقع ... والرهانات المستقبلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، يومي 12/11 مارس 2020.
6) وسام عمرون، اثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2020، أطروحة دكتورة في علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2023، ص 166-167.

ج – الرسائل الجامعية

- **المؤتمرات والملتقيات**

1) زحافي عدة، واخرون، اثر الصدمات النفطية على الانفاق العام في الجزائر، الملتقى الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، يومي 18-19 نوفمبر 2019.
2) سمية بن عمورة، هاجر مزهود، أثر صدمات أسعار النفط العالمية على النفقات الحكومية الجزائرية للفترة 1997-2017 دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي var، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، الجزء الثالث، مطبعة دركي، الجزائر، 2020.
3) علي محبوب، علي السنوسي، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى الوطني الافتراضي حول معضلة الأمن الغذائي في العالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، جامعة عمار ثلجي -الأغواط، الجزائر، 12ماي 2022.

ج- المقالات والبحوث

1) أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، أثر مؤشرات الحكم الراشد عل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021.
2) أحمد بن خلفان بن عامر البدوي، مؤشر الاستثماري ودوره في التنويع الاقتصادي سلطنة عمان محافظة شمال الباطنة ولاية صحار (نموذجا)، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 02، العدد 03، 2022.
3) أويابة صالح، **أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)خلال الفترة 1980-2018**، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، 2020، ص 7.
4) بن عطية سفيان الشارف، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، الجزائر، 2021.
5) بوداب سهام، بن جدو سامي، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 تحليل قياسي**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2021.
6) توفيق كرمية، طه ياسين مرباح، مديحة مرباح، القطاع الصناعي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي، مجلة معارف، المجلد 16، العدد 1، الجزائر، 2021.
7) رضا ذراع مسعودة، أثر تقلبات أسعار النفط على نمو القطاع الصناعي وتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980- 2017، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 01، العدد 01، 2020.

8) سليمة غدير أحمد، عائشة سلمة كيحلي، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، 2022.
9) شريف العابد برينس، نور الهدى دحماني، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري نحو ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 01، الجزائر.
10) عايدة لياس، نور الدين محرز، أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2021.
11) عائشة عميش، قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2019، باستخدام نموذج ARDL، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
12) عثمان حزام المطيري، اثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية للفترة من 2000-2020، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 06، العدد 23، 2022.
13) لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، جوان 2019.
14) مفتاح غزال، تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية في الجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2020.
15) مقورة خالد، بن عزة محمد، أثر صدمات أسعار النفط على الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR خلال الفترة 1975-2020، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2022.
16) نجاة بن فريحة، سليمان نصاح، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية – عرض تجارب بعض الدول، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 03، العدد 01، 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) GUESSAS Ghaniya , BOUMOULA Sami, **Analysis of the impact of climatic parameters on agriculture in Algeria: Application of the ARDL Model with Error Correction Mechanis**, conomics and Sustainable Development Revie, Volume: 04, N°:03, p 31
2) Joseph Emmanuel Tonuchi Et Al, Economic diversification in Nigeria: The Role of Agriculture and Manufacturing Sector, INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN ELECTRONICS AND COMPUTER ENGINEERING A UNIT OF I2OR, VOL. 7, ISSN: 2393-9028, 2019, p 916. https://www.researchgate.net/publication/337021801_Economic_diversification_in_Nigeria_The_Role_of_Agriculture_and_Manufacturing_Sector

3) Maliki Samir B, et all, Algeria's Economic Diversification and Economic Growth: An ARDL Bound Approach Testing, Review MECAS, vol 17, N°1, 2021, p 14-15. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/174/17/1/149487
4) Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, No 27 , 2013, p 4. https://eprints.lse.ac.uk/55252/1/Hvidt%20final%20paper%2020.11.17_v0.2.pdf
5) Nicole Palan, « **Measurement of s pecialisation- the choice of indices** », FIW Working Paper N°62, 2010, P15. https://ideas.repec.org/p/wsr/wpaper/y2010i062.html
6) Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, Heriot-Watt University, Centre For EconomicReform And Transformation, July 2008, p13-14. https://www.researchgate.net/publication/5101652_Institutions_and_Diversification_of_the_Economies_in_Transition_Policy_Challenges

7) **Sami Mahroum, yasser Al-Saleh, Economic Diversification Policies in Natural Resource Rich Economies, Routledge Taylor and Francis Courp, London And New York, 2017, P01. https://www.taylorfrancis.com/books/edit/10.4324/9781315660981/economic-diversification-policies-natural-resource-rich-economies-sami-mahroum-yasser-al-saleh**
8) Sevein Yves Kamgna, **Diversification Economique En Afrique Centrale:états des lieux et enseignement,**Economiste ala Banquedes étatsde l AfriqueCentral, No 9602, October 2007, p4.

9) https://mpra.ub.uni-muenchen.de/9602/1/Diversification_economique_en_Afrique_centrale_Etats_des_lieux_et_enseignements.pdf
10) United Nations, Economic diversification in the oil-producing countries : the case of the Gulf Cooperation Council economies, Economic and Social Commission For Western Asia, New York : UN, 2001, p 10. https://digitallibrary.un.org/record/459099?ln=ar

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: اختبار فليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level	
		LOGHHI	LOGPOIL
With Con...	t-Statistic	-0.5965	-1.0271
	Prob.	***0.8574***	***0.7310***
		n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5911	-1.9099
	Prob.	***0.7734***	***0.6253***
		n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.9470	0.5985
	Prob.	***0.9046***	***0.8403***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(LOGHHI)	d(LOGPOIL)
With Con...	t-Statistic	-3.7494	-4.8178
	Prob.	***0.0082***	***0.0005***
		***	***
With Con...	t-Statistic	-3.5928	-4.6982
	Prob.	***0.0475***	***0.0039***
		**	***
Without C...	t-Statistic	-3.3553	-4.8085
	Prob.	***0.0015***	***0.0000***
		***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 02: نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.74373	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 03: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.307451	Prob. F(2,25)	0.7381
Obs*R-squared	0.744174	Prob. Chi-Square(2)	0.6893

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/05/23 Time: 12:55
Sample: 1991 2021
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGHHI(-1)	0.005914	0.034376	0.172026	0.8648
LOGPOIL	-0.001651	0.018447	-0.089494	0.9294
LOGPOIL(-1)	0.002455	0.020074	0.122276	0.9037
C	-0.001710	0.034034	-0.050253	0.9603
RESID(-1)	-0.165647	0.219897	-0.753294	0.4583
RESID(-2)	-0.054832	0.228401	-0.240068	0.8122

R-squared	0.024006	Mean dependent var	9.36E-17
Adjusted R-squared	-0.171193	S.D. dependent var	0.022926
S.E. of regression	0.024810	Akaike info criterion	-4.383122
Sum squared resid	0.015389	Schwarz criterion	-4.105576
Log likelihood	73.93839	Hannan-Quinn criter.	-4.292649
F-statistic	0.122980	Durbin-Watson stat	1.901915
Prob(F-statistic)	0.985948		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 04: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.019882	Prob. F(1,28)	0.8889
Obs*R-squared	0.021287	Prob. Chi-Square(1)	0.8840

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/23 Time: 12:57
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000518	0.000169	3.055169	0.0049
RESID^2(-1)	-0.027209	0.192970	-0.141003	0.8889

R-squared	0.000710	Mean dependent var	0.000505
Adjusted R-squared	-0.034979	S.D. dependent var	0.000764
S.E. of regression	0.000777	Akaike info criterion	-11.41850
Sum squared resid	1.69E-05	Schwarz criterion	-11.32508
Log likelihood	173.2775	Hannan-Quinn criter.	-11.38861
F-statistic	0.019882	Durbin-Watson stat	1.960377
Prob(F-statistic)	0.888877		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews10

الملحق رقم 05: احصائيات قطاع النفط في الجزائر

t	انتاج النفط في الجزائر	احتياط النفط في الجزائر	صادرات النفط في الجزائر		أسعار النفط العالمية
1990	783	9 200	14 707		22,26
1991	803	9 200	13 313		18,62
1992	757	9 200	12 147		18,44
1993	747	9 200	10 864		16,33
1994	753	9 979	9 946		15,53
1995	753	9 979	11 178		16,86
1996	806	10 800	14 066		20,29
1997	846	11 200	14 657		18,68
1998	827	11 314	10 213		12,28
1999	750	11 314	12 522		17,48
2000	796	11 314	23 051		27,60
2001	777	11 314	20 073		23,12
2002	730	11 314	20 152		24,36
2003	942	11 800	25 957		28,10
2004	1 311	11 350	34 179		36,05
2005	1 352	12 270	48 660		50,64
2006	1 369	12 200	57 122		61,08
2007	1 372	12 200	63 455		69,08
2008	1 356	12 200	82 035		94,45
2009	1 216	12 200	48 542		61,06
2010	1 190	12 200	61 971		77,45
2011	1 162	12 200	77 671		107,46
2012	1 200	12 200	77 107		109,45
2013	1 203	12 200	69 649		105,87
2014	1 193	12 200	64 659		96,29
2015	1 157	12 200	38 547		49,49
2016	1 146	12 200	33 396		40,76
2017	1 059	12 200	37 936		52,43
2018	1 040	12 200	44 555		69,78
2019	1 023	12 200	39 012		64,04
2020	899	12 200	25 110		41,47
2021	911	12 200	43 344		69,89

المصدر: https://asb.opec.org/data/ASB_Data.php

الملحق رقم 06: احصائيات قطاع التنويع الاقتصادي في الجزائر

YEAR	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	القيمة المضافة للقطاع الصناعي	القيمة المضافة للقطاع الخدمات		hhi
1990	80470,57736	4937,522226	74986,62422	28262,82652		0,99463131
1991	79504,92996	5697,900469	74166,58254	27500,21122		0,99407395
1992	80936,02053	5960,004401	73888,03679	28538,05064		0,95602175
1993	79236,36348	5739,484099	72808,90915	27975,88676		0,96933812
1994	78523,23895	5222,930511	71158,12955	28806,3664		0,95245153
1995	81507,11793	6004,280799	73253,74327	29611,70358		0,93419598
1996	84848,90852	7439,303722	75681,28703	30038,90736		0,91397422
1997	85782,24646	6438,717747	78573,35333	30702,25939		0,96750529
1998	90157,14413	7172,731216	81915,18969	32000,73121		0,94958296
1999	93042,17414	7366,395029	85894,87594	32556,84819		0,97738403
2000	96577,77676	7027,540858	89199,85929	34117,36422		0,9799679
2001	99475,11006	7927,066088	88999,66087	35287,151		0,91894922
2002	105045,7162	7831,941295	93088,56699	37216,23678		0,89891496
2003	112609,0078	9359,169847	99695,57579	38687,88616		0,8894573
2004	117451,1951	9864,565019	103412,8641	40379,189		0,87918933
2005	124380,8156	10091,45001	109220,9922	42667,75235		0,87277805
2006	126495,2895	10908,85747	108624,0505	44944,5743		0,84222557
2007	130796,1293	11181,5789	109385,5577	48448,52132		0,80752801
2008	133935,2365	10756,6789	108985,579	52286,8961		0,777797
2009	136078,2002	13026,33815	105620,7012	56304,85529		0,72736276
2010	140977,0154	13664,62872	105969,6986	60161,85871		0,69191889
2011	145065,3489	15249,72565	105336,2572	64622,18796		0,66484362
2012	149997,5708	16347,7059	105367,2053	67876,19873		0,62775977
2013	154197,5037	17688,21778	103518,1831	72200,01468		0,58947629
2014	160057,0088	18130,42323	105225,929	76967,35588		0,57970925
2015	165979,1182	19218,24862	107460,8995	80531,73882		0,56774504
2016	171290,4499	19564,1771	114113,1176	82519,29676		0,59784276
2017	173517,2258	19681,56216	114853,1364	84628,54258		0,59773019
2018	175599,4325	20370,41684	112990,4762	87544,96883		0,57936541
2019	177355,4268	20920,41809	112138,9113	91187,24301		0,58224439
2020	168310,3001	21276,0652	104425,6134	87667,70157		0,5738617
2021	174032,8503	20871,81996	112387,6485	90480,42902		0,61596527

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)